**جامعة أحمد دراية أدرار**



**كلية العلوم الاقتصادية، والتسيير والعلوم التجارية**



**قسم العلوم الاقتصادية**


**رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي**

**تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي**

# إمكانيات استغلال الثروات المعدنية للجزائر في ضوء التكامل الاقتصادي العربي

# دراسة حالة (دول اتحاد المغرب العربي 2009-2018)


**من إعداد الطالبتين:**

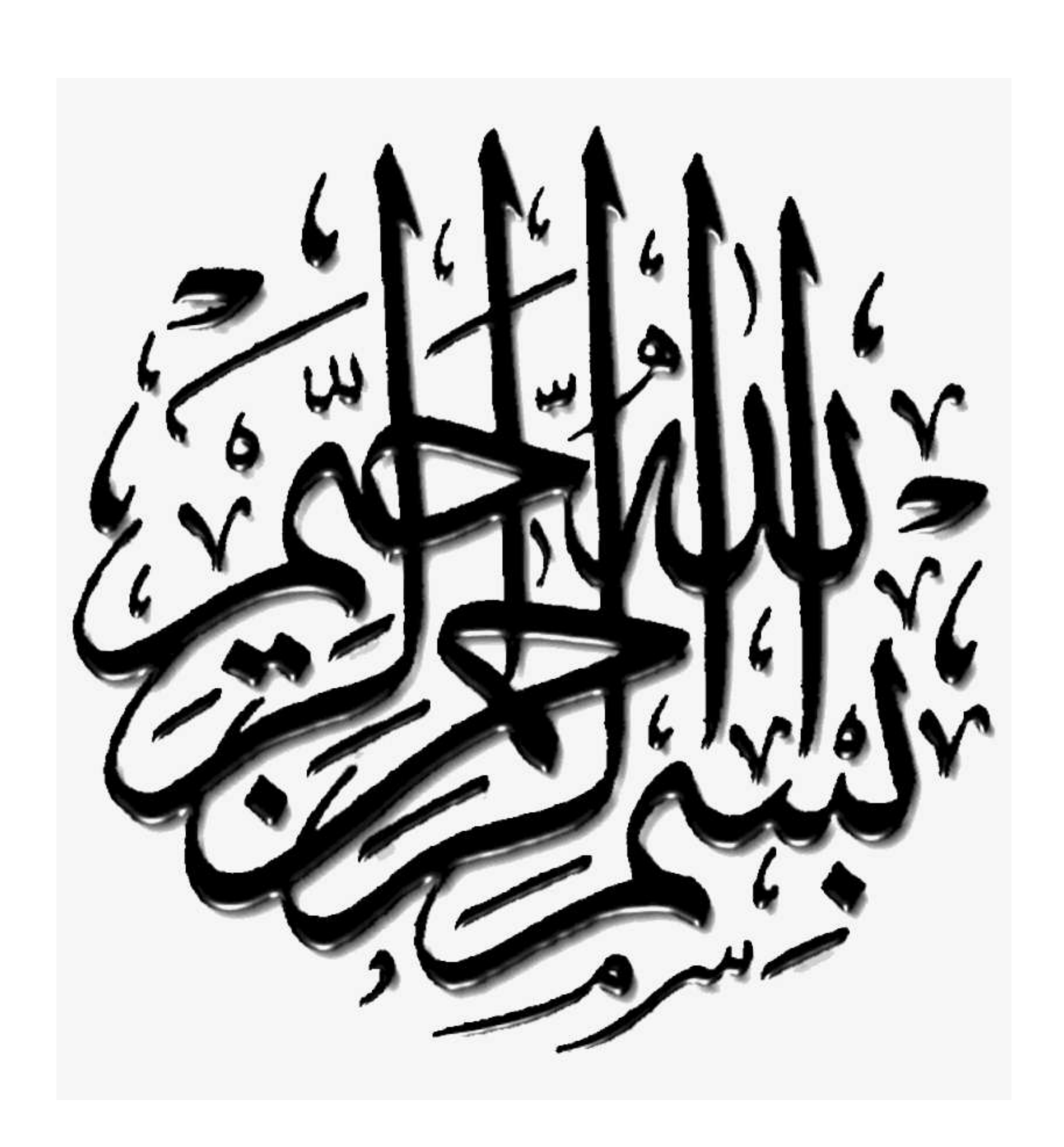
- محضي يمينة.
- بوكاري سعيدة

**من إشراف:**

أ. بكادي مسعود


| اللقب والاسم | الرتبة | الصفة |
|---|---|---|
| أ.بلال بوجمعة | أستاذ التعليم العالي | رئيساً |
| أ.بكادي مسعود | أستاذ محاضر .ب | مشرفاً |
| أ .المومن عبد الكريم | أستاذ محاضر .أ | مناقشا |

**2020/2019**


بسم الله الرحمن الرحيم



## الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي ثمرة جهدي إلى والدي الكريمين برا بهما واعترافا بجميلهما والتماسا لرضاهما

داعيا لهما المولى عز وجل.

(رب أرحمهما كما ربياني صغيرا)

إلى جسر الحب والحنان الصاعد إلى التي جعل الله الجنة تحت قدميها، وضحت من أجل تربيتي وتعليمي لأحقق حلمي ، إلى من لا تكفي العبارات لوصفها

إلى أغلى إنسانة (أمي الغالية).

إلى روح أبي الطاهرة رحمة الله عليه.

إلى جدتي العزيزة حفظها الله التي زودتني بدعواتها المباركة ،إلى من سكن قلبي دون إذن مني ،إلى إخوتي (عبد القادر ،عبد الحميد)،إلى إخوتي (صليحة ،أم الخير، كريمة) حفظهم الله ورعاهم.

إلى كل العائلة الكريمة ، إلى كل صديقاتي .

إلى صديقتي التي ساندت وسهرت معي في هذا العمل (يمينة).

إلى سبب نجاحي الأساتذة من أكن لهم كل الاحترام والتقدير.

**سعيدة**

## الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب

اللحظات إلا بذكرك ولاتطيب الآخرة إلا بعفوك ولاتطيب الجنة إلا برؤيتك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة نور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من عانت الصعاب لأجلي إلى معنى الحب والحنان إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي إلى أغلى الحبايب .

أمي الحبيبة أطال الله في عمرها.

إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى من أفتقده في مواجهة الصعاب ولم تمهله الدنيا لأرتوي من حنانه

"أبي رحمه الله "

إلى أحب الناس على قلبي إخوتي وأخواتي حفظهم الله.

إلى زوجات إخوتي و أزواج أخواتي الفضليات

بارك الله فيهم

إلى أبنائهم رعاهم الله، إلى كل العائلة الكريمة كل واحد باسمه إلى اعز أصدقائي .

إلى زميلتي في هذا العمل (سعيدة) .

إلى كل من نسيهم قلمي ولم ينساهم قلبي.

**يمينة**



# كلمة شكر وتقدير


قال الله تعالى :( ولئن شكرتم لأزيدنكم)

نشكر المولى عز وجل صاحب المنة والفضل،على نعمه الجليلة الذي وفقنا

و أمدنا بالصحة والقدرة لانجاز هذا العمل المتواضع

ومصداقا لقول الحبيب المصطفى (من لم يشكر الناس لا يشكر).

يشرفنا أن نتقدم بخالص الشكر والامتنان والعرفان بالجميل لأستاذنا الفاضل (بكادي مسعود) الذي كان خير مشرف على مذكرتنا ولما بدر منه من توجيه سديد ونصائح قيمة كان لها أثر في إنجاز هذا العمل العلمي، نسأل الله أن ينير طريقة وييسر دروبه إنه سميع مجيب الدعاء.

ونتوجه بجزيل الشكر كذلك لأستاذنا الفاضل (عزيزي أحمد) الذي كان سندا وعونا لنا ،والذي أمدنا بالعديد من المراجع التي ساعدتنا في إنجاز هذه المذكرة ،ولم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة طيلة هذا العمل ،نسال الله له التوفيق والسداد .

ونتوجه بالشكر إلى أساتذة قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وكل من قدم لنا يد المساعدة والتشجيع من قريب أو بعيد

## فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

## فهرس الجداول

# فهرس الأشكال

قائمة الرموز والاختصارات

| الرمز /اختصار | الدلالة باللغة العربية |
|---|---|
| **UMA** | **اتحاد المغرب العربي** |

# مقدمة

**توطئة:**

لقد شهدت حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية تزايدا كبيرا ومتسارعا في عدد التكتلات الاقتصادية،فقد تنامت ظاهرة التكامل الاقتصادي بين الدول المختلفة سواء النامية أو المتقدمة ،وقد حظي التكامل بمكانة متميزة في الاهتمامات العامة للدول العربية،إذ تعد من بين أولى التجمعات التي حاولت تحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها.

إن قيام اتحاد المغرب العربي له أسس متينة تتمثل في مقوماته الإستراتيجية والحضارية من وحدة تاريخ ودين ولغة ، وفي ظل تمتع الوطن العربي بثروات طبيعية ضخمة،ومهمة سواء من ناحية حجمها أو كمياتها ،ونظرا لترابط الدول العربية بوحدة جغرافية وفي منطقة تتميز بمركزها الاستراتيجي المتوسط بين الشرق والغرب ،ويضمها أيضا تاريخ مشترك ولغة واحدة ، لذا فإن الوطن العربي بما فيه من طاقات وثروات طبيعية وبشرية ، وموقعه الاستراتيجي ، تتوفر له أكبر الإمكانات ليصبح قوة اقتصادية كبيرة تلعب دورا مهما في الاقتصاد العالمي ، والتكامل الاقتصادي،يعني أن تقدم دولة لأخرى ماتحتاجه من عناصر تنقصها لتعزيز عملية الإنتاج الاقتصادي فيما بينها.

ومن هنا كانت الدعوة للوحدة وإنشاء اتحاد المغرب العربي 1989م ،والذي يمثل مجموعة اقتصادية وسياسية تضم الدول المغاربية الخمسة (الجزائر وتونس والمغرب وليبيا وموريتانيا).

انطلاقا مما سبق فإنه من الجدير بالدراسة معرفة ما إذا كانت دول اتحاد المغرب العربي لديها المتطلبات الأساسية لقيام عملية تكامل ناجحة نظرا لوجود تشابه في البنى الاقتصادية ،واختلاف في المميزات الاقتصادية والتجارية ،وهو ما تثبته صادرات وواردات دول الاتحاد المدروسة في الجزء التطبيقي من هذه الدراسة. ومن هنا تتبلور إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

**كيف يمكن للثروات المعدنية أن تساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ؟ وماهي سبل ترشيد وعقلنه استخدامات هذه الثروات في ظل تحقيق هذا التكامل .**

انطلاقا من هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

1-ماالمقصود بالتكامل الاقتصادي والثروات المعدنية ؟ وماهو واقعها وأهدافها؟

2-ماهي أهم الامكانيات التي تتمتع بها دول المغرب العربي؟وماهي مقوماته

3-هل هناك إمكانية للتكتل في بلدان اتحاد المغرب العربي ؟

**فرضيات البحث:**

للإجابة على كل هذه الأسئلة وضعنا الفرضيات التالية:

1- للبلدان المغاربية الكثير من الثروات الطبيعية تمكنها من إنشاء بنى إنتاجية ضخمة وسوق واسعة لتبادل المنتوجات والخدمات وهو ما يظهر إمكانية قيام تكتل اقتصادي مغاربي.

2- تمتلك دول اتحاد المغرب العربي العديد من المقومات والإمكانيات والموارد لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها.

3-من أهم عوامل ضعف التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي هو افتقاره إلى الامكانيات الكافية لتحقيق هذا التكامل.

**أهمية البحث:**

تتجلى أهمية البحث في :

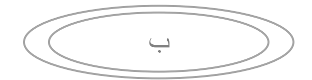
- إثراء المعرفة الذاتية للباحث في مجال التكامل الاقتصادي العربي .

- زيادة الرصيد المعرفي حول الامكانيات المتاحة لدول الاتحاد المغاربي ومدى مساهمتها في تحقيق تكامل اقتصادي عربي .

-إفادة الدارسين بمعلومات عن كمية الامكانيات المتاحة لدى دول اتحاد المغرب العربي .

**أهداف البحث:**

يهدف البحث إلى دراسة إمكانية التكامل الاقتصادي في التجمعات العربية ،وبالأخص دول اتحاد المغرب العربي ،ومن خلال هذه الدراسة نتطلع إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:



--التعرف على مفهوم كلا من التكامل الاقتصادي العربي والثروات المعدنية.

-معرفة حجم الامكانيات الاقتصادية التي تتوفر في بلدان المغرب العربي ،وما مدى مساهمتها في تنمية وتطوير العمل المشترك فيما بين هذه الدول .

- الكشف على أهم المعيقات التي تعترض عمل التكامل المغاربي.

-اقتراح مجموعة حلول لإعادة تفعيل وتنشيط هذا التكتل.

**دوافع اختيار الموضوع:**

إن الدافع لاختيار هذا الموضوع يعود إلى عدة اعتبارات وعدة مبررات يمكن حصرها فيما يلي:

-الاهتمام بقضايا دول المغرب العربي .

-الرغبة في الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات عن اتحاد المغرب العربي،من خلال الاطلاع على أهم المقومات والدوافع المساعدة على قيام تكامل مغاربي،واهم المعوقات التي عطلت مساره.

-أهمية التكتلات الاقتصادية في عملية التنمية الاقتصادية ودورها في تحقيق أهدافها .

-النقص الكبير في معالجة هذا الموضوع خاصة على مستوى المذكرات والرسائل الجامعية .

-يعد هذا الموضوع من أبرز المواضيع المطروحة على الساحة العالمية.

-محاولة المعرفة ،والغوص في المواضيع المستجدة.

-إمكانية مواصلة الأعمال البحثية في الموضوع.

**حدود الدراسة:**

تتمثل الحدود المكانية للدراسة في دول اتحاد المغرب العربي ،أما الحدود الزمنية للدراسة فتمتد من

2009- 2018

**المنهج المتبع:**

تم الاعتماد على عدة مناهج لمعالجة إشكالية البحث وهي:

-اعتمد المنهج التاريخي على اعتباره أنه الأنسب لطبيعة الموضوع لكونه يدرس المسار التاريخي

للتكامل المغاربي وواقعه،فهو يستخدم للحصول على المعرفة باستخدام الماضي،واستنادا لهذا المنهج الذي كان مبنيا من خلال عرضنا لمسيرة التكامل الاقتصادي المغاربي.

– المنهج الوصفي التحليلي بهدف تحديد الإطار النظري للموضوع بجانبه الفكري والمفهومي، نظرا لملائمة المنهج في ذلك،استخدمنا المنهج الوصفي في عرض كل ما تزخر به البلدان المغاربية من امكانيات،وقد استدعى هذا الأمر الاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل المعطيات الكمية بالاعتماد على الجداول لعرض وتصنيف هذه المعطيات حتى يسهل على القارئ التعمق في المعطيات.

**صعوبات البحث:**

لا محالة من أن تعترض الباحث عديد الصعوبات وكانت أولها تفشي وباء كورونا وصعوبة الاتصال مع الأستاذ المشرف لظروف قاهرة تتعلق بالأستاذ،و أيضا صعوبات متعلقة بالحصول على المادة العلمية للبحث قيد الدراسة،وتشتتها وتواجدها في مكتبات متناثرة مع عدم توفرها بكثرة في هذا الموضوع المتشابك اقتصاديا ،إضافة إلى قلة الدراسات العلمية الأكاديمية لهذا الموضوع.

**تقسيمات الدراسة:**

لدراسة هذا الموضوع وتحليله وفهمه بصورة جيدة وللإجابة عن الإشكالية المطروحة قسمنا خطة الدراسة إلى فصلين ، تعرضنا في الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية في مبحثين ،حيث تم عرض في المبحث الأول الأدبيات النظرية حول الثروات المعدنية والتكامل الاقتصادي العربي ،وتطرقنا فيه الى ماهية الثروات المعدنية وواقعها وتعريف التكامل الاقتصادي العربي معوقاته ومقوماته وواقعه واهدافه ،أما المبحث الثاني فقد كان عنوانه الدراسات السابقة فكانت الدراسات باللغة العربية والدراسات باللغة الأجنبية ،ثم المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية موضوع البحث.

أما في الفصل الثاني تم تناول عرض الدراسة التطبيقية لإمكانية استغلال الثروات المعدنية لدول الاتحاد المغاربي في ضوء التكامل الاقتصادي العربي.

# الفصل الأول :

# الأدبيات النظرية حول الثروات المعدنية و التكامل الاقتصادي العربي

**تمهيد:**

احتل موضوع التكامل الاقتصادي حيزا بارزا بين البلدان العربية، وأصبحت قضية التكامل الاقتصادي العربي من القضايا الهامة التي تثار حاليا وبشكل واسع، فهو يعتبر ضرورة ملحة رغم التحديات التي تواجه الدول العربية، إلا أن هذه الدول أدركت ولو كان ذلك متأخرا ضرورة التكامل الاقتصادي العربي، فلقد أصبح هو الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه كل الدول الكبرى والصغرى ،ذلك لكونه الوسيلة الوحيدة التي تساعد الدول على إثبات وجودها في عالم حافل بالمستجدات والمخاطر التي هي اكبر بكثير من أن تتحملها دولة واحدة بمفردها. وتعد موارد الثروة المعدنية الكامنة والمستعملة من العناصر الهامة في تهديد رفاهية المجتمع والدفاع القومي، ومدى اعتماد الصناعات المحلية عليها سواء كانت موارد معدنية فلزية أو غير فلزية وكذلك موارد الوقود التي أصبحت تلعب دورا حاسما في عالم اليوم وفي هذا الفصل سنتطرق إلى عرض الأدبيات النظرية والدراسات السابقة في مبحثين:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول الثروات المعدنية والتكامل الاقتصادي العربي .

المبحث الثاني:الدراسات السابقة.

## المبحث الأول

## الأدبيات النظرية حول الثروات المعدنية والتكامل الاقتصادي العربي .

إن الموارد المعدنية تنمو وتتشكل بتأثير العوامل الطبيعية، وبشكل تلقائي دون تدخل الإنسان، فالأرض العربية غنية بثرواتها المعدنية وبالباحثين عن تلك الثروات منذ القدم فهي تتنوع في أرض الوطن العربي.

### المطلب الأول: ماهية الثروات المعدنية.

تعتبر الثروات المعدنية لأي دولة، وطريقة استغلالها هي الدعامة الأساسية لتقدمها وأحد المعايير الهامة لمدى قوتها ، فالثروات المعدنية هي بلا شك من أساسيات العصر الصناعي الحالي واستنزاف الإنسان اليوم لهذه الثروات دائم ومستمر ويشكل خطرا مستقبلا على موارد الإنسان .

#### الفرع الأول: تعريف الثروات المعدنية.

قبل تعريف الثروات المعدنية سنتطرق إلى بعض المصطلحات ذات صلة:

**أولا: تعريف المعدن:** هو مادة صلبة متجانسة وغير عضوية تكونت بفعل عوامل طبيعية لها تركيب كيميائي محدد وترتيب ذري داخلي محدد.[1]

ويعرف أيضا بأنه مركب طبيعي يوجد في الأرض متكونا من عناصر كيمائية ، وهو مركب يتكون دون تدخل من الإنسان، فهو تركيب وبناء هندسي ،صنع بقوانين خاصة تسير عليها الطبيعة.[2]

**ثانيا: تعريف الخامات والرواسب المعدنية:** هي جسم جيولوجي أو تكوين يتركز فيه معدن أو أكثر بنسبة تجعل له قيمة اقتصادية.[3]

---

[1] صلاح شريف عثمان، الجيوفيزياء والثروات المعدنية, الطبعة الأولى ,2008،ص7.

[2] محمد فتحي عوض الله, الإنسان والثروات المعدنية, الطبعة الأولى, جامعة الكويت, 1923 /1990, ص108.

[3] صلاح شريف عثمان ،الجيوفيزياء والثروات المعدنية ،مرجع سبق ذكره ،ص16.

**تعريف الثروات المعدنية:** هي عبارة عن مركبات فلزية وغير فلزية يتم استخراجها من القشرة الأرضية مثل الحديد المنجنيز، النيكل، النحاس، الرصاص، الألمنيوم و الذهب و الفضة والفحم و اليورانيوم.[1]

**تعريف آخر للثروة المعدنية:** تعد المعادن من أهم الموارد غير المتجددة كالحديد، والنحاس، والبرونز، التي استخدمها الإنسان منذ القدم (قبل الميلاد)، واستمر في اكتشاف أنواعها حتى اكتشف الألمنيوم ،الذي ساهم إلى حد كبير في تطور صناعة الطائرات بشكل مذهل في القرن العشرين.[2]

**الفرع الثاني: أنواع الثروات المعدنية وخصائصها.**

توجد العديد من الثروات المعدنية في الوطن العربي تتميز بعدة خصائص تتمثل فيمايلي :

**أولا: أنواع الثروات المعدنية:** توجد عدة أنواع للثروات المعدنية منها مركبات فلزية ومركبات غير فلزية نذكر منها:

- **الحديد:** يعتبر الحديد من أهم المعادن الفلزية فهو يعد رابع العناصر بعد الأوكسجين والسليكون والألمنيوم من حيث الانتشار السريع في القشرة الأرضية، ولكن وجوده بكميات صالحة للاستغلال الاقتصادي يقتصر على المناطق التي تزيد فيها نسبة الفلز في الخام، وفي الواقع فإن الحديد قد أنتج منذ زمن بعيد، ويرجع ذلك إلى أن اكاسيد الحديد توجد في الطبيعة، ويستخرج الحديد من مجموعة من الخامات يقسمها الجيولوجيين إلى خمسة أنواع رئيسية وهي الماجنتيت، الهيماتيت، الليمونيت, السيدريت, البيريت .[3]
- **الذهب:** واحد من أوائل المعادن التي عرفها الإنسان ،ثم صاحبه على الطريق حتى يومنا هذا، يحبه ويمقته في آن واحد، ومع ذلك فهو في البحث عنه جاد غير متوان ، كما أن ندرته وخواصه الطبيعية جعلت منه حتى يومنا هذا المقياس الدولي المعترف به لقيم الموارد والأشياء ،ومن النادر جدا أن يكون الذهب نقيا في الطبيعة ، ويحتوي في اغلب الأحوال على الفضة كما يحتوي على فلزات أخرى.
- **الفوسفات:** يعتبر من الرواسب المعدنية الواسعة الانتشار في العالم العربي، فهو موجود في 13 دولة عربية، وقد تزايد الاهتمام باستكشاف وتقييم الفوسفات في السنوات الأخيرة نظرا لتزايد الطلب عليه مع زيادة الاهتمام العالمي بمشكلة الغذاء وقد بلغ الاحتياطي المحسوب للفوسفات العربي بتقديرات عام 1974حوالي 53 ألف مليون طن من الخام ومما يجدر ذكره أن رقم الرصيد العام من احتياطي الفوسفات العربي قابل للزيادة السريعة ،تبعا لنشاطات الاستكشاف .[4]
- **البترول:** لقد عرف الإنسان البترول منذ القديم في مصر , فارس, إيران حيث استخدم في أغراض التدفئة والإضاءة وصف الطرق ,ولكن صناعة البترول بصورتها الحديثة الآن لم تعرف إلا في منتصف القرن التاسع

---

[1] إيمان عطية ناصف, مبادئ اقتصاديات في الموارد الاقتصادية, الطبعة الأولى, المكتب الجامعي الحديث, ص63.

[2] h16:08، https://ar.mwikipedia.org،2020/2/26 .

[3] عبد المطلب عبد الحميد, أساسيات في الموارد الاقتصادية, الدار الجامعية الإبراهيمية, القاهرة, 2005/2004,ص175

[4] محمد فتحي عوض الله, الإنسان والثروات المعدنية, مرجع سبق ذكره, ص173/172, ص250/249

عشر , وذلك حين حفر أول بئر بحثا عن البترول في ولاية بنسلفانيا الأمريكية وعثر عليه عام 1859 على عمق 69.5 قدم.

- **الغاز الطبيعي:** من مصادر الطاقة العامة وهو يوجد في الطبيعة إما ذائبا مع البترول وهو ما يسمى بالغاز المصاحب ومنفرد ا في حقول خاصة به, ولقد ظل الغاز الطبيعي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ,ولكن بعد الحرب شهدت تلك السنوات زيادة في استهلاكه وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر من أهم الدول التي نما الغاز الطبيعي فيها.[1]
- **الألمنيوم:** بالرغم من وجود الألمنيوم في الصلصال والتربة وكثير من صخور السيليكات فإن 90 من إمداد العالم من هذا الفلز يأتي من معدن البوكسيت وهو مادة صخرية تتكون من خليط من هيدروكسيد الألمنيوم مثل الجبسيت والدياسبور وتلزم أربع أطنان من الخام (البوكسيت) لإنتاج طن واحد من الألمنيوم.
- **الفضة:** توجد الفضة في الصورة الفلزية على هيئة سبيكة من الذهب أو الزئبق كما توجد في عدد كبير من المعادن الكبريتيدية, ويعتبر معدن الارجنتيت أهم معادن الفضة من الناحية الاقتصادية ويوجد هذا المعدن في رواسب الفضة في المكسيك, بوليفيا, ألمانيا وغيرها.
- **النحاس:** يشكل النحاس مادة أساسية في الصناعات الحديثة ويعتبر المعدن الثالث بين الفلزات من حيث حجم الإنتاج والاستهلاك العالمي بعد الحديد والألمنيوم.[2]
- **الفحم:** عرف الإنسان الفحم كمصدر للطاقة قبل ان يعرف البترول وكان الفحم يمثل عهد قريب أكثر من نصف الطاقة التي يستهلكها العالم ,ويعتبر الفحم من أكثر المواد المستخرجة من
صخور القشرة الأرضية أهمية, ويمكن تقسيمه إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي الانثراسيت,
البيتيوميني, الليجنيت. [3]

### ثانيا: خصائص الثروات المعدنية:

تتميز الموارد المعدنية عن باقي الموارد الطبيعية بعدة خصائص ويمكن إيضاحها فيما يلي:

- تعتبر الموارد المعدنية موارد غير متجددة ولذلك فإن الرصيد المتاح منها داخل القشرة الأرضية يتناقص مع زيادة استغلالها.
- تتميز الموارد المعدنية بارتفاع مرونة عرضها حيث تستجيب التغيرات في الكمية المنتجة والمعروضة منها للتغيرات النسبية في أسعارها بدرجة كبيرة.

[1] محمدى فوزي أبو السعود, الموارد واقتصادياتها, لطباعة الاوفست والماستر , الدار الجامعية, جامعة الإسكندرية, 917/882, ص121.

[2] محمد رجائي جودة الطحلاوي، جمال يحيى بغدادي، التعدين والمناجم والأسس الجيولوجية لاستخراج الثروات المعدنية, 2010/1431، دار الكتاب الحديث، القاهرة, 2010م، ص105,101

[3] يوسف احمد الخولي, مبادئ هندسة التعدين والبترول, الطبعة الثانية, دار المعارف, 1981, ص26

- تتميز الموارد المعدنية بإمكانية إعادة استخدامها حيث يمكن إعادة استخدام الموارد المعدنية مرات متعددة بعد إعادة صهرها ومعالجتها لتناسب العديد من الاستخدامات.[1]

**الفرع الثالث: الواقع الراهن للثروات المعدنية**

يمكن إيجاز الملامح الأساسية لأسلوب التعامل العربي مع الثروات المعدنية العربية فيما يلي:

1. **ضعف التمويل وبطء التنمية:** ضعف التمويل وبطء النمو أمران متلازمان فيما يتعلق باستغلال الثروات العربية, والتأثير بينهما متبادل وقوي إلى حد العجز عن تقدير أيهما النتيجة وأيهما السبب، أو بعبارة أخرى أيهما العارض وأيهما المرض، رغم عدم توافر مصادر إحصائية تتعلق بتمويل الصناعات التعدينية استغلالا واستكشافا، فأغلب التقارير التي تتعرض للثروات المعدنية العربية غالبا ما تخلص إلى النتيجة نفسها .وعموما يمكن القول انه في جميع البلدان العربية بما فيها بلدان المغرب العربي والمغرب بالتحديد, حيث تلعب الخامات دورا رئيسيا في تدعيم الاقتصاد القومي ,فإن الثروات المعدنية تحتاج إلى المزيد والمزيد من الاهتمام .[2]

2- **التعرف وليس التقويم:** تكتفي البلدان العربية بالتعرف فقط على نوعيات الخامات أو الثروات المتاحة لها دون محاولة تقويم الاحتياطات وتقديرها بطريقة موثوق بها في اغلب الحالات، وعملية التقويم تلك مكلفة وبالغة الأهمية في آن واحد، ولذالك كثيرا ما نسمع عن تقدير وصفي لخامات في بعض البلدان العربية دون أن نعثر على تقدير كمي دقيق لها.

3- **استخراج الخام دون تركيزه أو تصنيعه** :إن أكبر الأقطار العربية المنتجة لخامات الحديد وهي موريتانيا، تصدر مجمل إنتاجها إلى الخارج ،وان الجزائر العربية التي عرفت استخراج الحديد الخام في بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر(حوالي 1856)، منذ اكتشف منجم عين المقرة قرب مدينة عنابة مع الحدود التونسية الجزائرية، ولم تمارس إنتاج الحديد والصلب إلا اعتبارا من 19 حزيران /يونيو عام 1969 وذالك حين بدأ تشغيل المجمع الحجار الكبير للحديد والصلب قرب عنابة للإنتاج حوالي 500الف طن من الحديد و الصلب سنويا ، اما خامات الفوسفات العربية فإن التصنيع العربي لها يبقى محدودا للغاية وقاصرا حيث يتم تصدير اغلب الإنتاج العربي إلى الخارج .

4- **التعدين الانتقائي وليس الشامل:** لتجنب تبعات تركيز الخام ولتحقيق أقصى رغبة ممكنة فان الدول الاستعمارية كانت تتبع أسلوب الإنتقاء لاستخراج الخامات من مستعمراتها أي أنها كانت تستخرج الاحتياطيات العالية الدرجة، وتترك تلك المنخفضة الدرجة.

5- **ثروات السطح والمصادفة:** توجد اغلب الثروات المعروفة في الوطن العربي على السطح أو قريبا منه, وغالبا ما تدل عليها شواهد جيولوجية سطحية لا تخطئها العين، ومن الأمور الملفتة للنظر أن الكثير من المناطق التي

---

[1] د.إيمان عطية ناصف ، مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة,مرجع سبق ذكره ص63

[2] دمحمد رضا محرم، الثروة المعدنية العربية إمكانات التنمية في اطار وحدوي_ الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت–لبنان،1914، ص.110

يمارس التعدين فيها في جمهورية مصر العربية، أما الثروات الكامنة في أعماق الأرض العربية فإنها لم تأخذ نصيبها بعد .

**الوقوع في إسار الخامات التقليدية:** يعيش المشرق أسير إنتاج النفط ، ويعيش المغرب العربي أسير إنتاج الفوسفات والحديد إلى حد ما ....صحيح انه ظهر بعض التنوع في التعامل مع الخامات المعدنية العربية خاصة في مصر والجزائر والمغرب ولكن لايزال التركيز على بعض الثروات التقليدية، والضعف في التنامي بالإنتاج وعدم الجرأة في اقتحام مجالات التصنيع سمات أساسية في السلوك التعديني العربي.[1]

**المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي العربي**

يعتبر التكامل الاقتصادي الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه كل الدول الكبرى والصغرى، وذلك لكونه الوسيلة الوحيدة التي تساعد الدول على إثبات وجودها في عالم حافل بالمستجدات والمخاطر هي اكبر بكثير من أن تتحملها دولة واحدة بمفردها.

**الفرع الأول: تعريف التكامل الاقتصادي العربي وواقعه**

لم يتفق الاقتصاديون على اصطلاح واحد للتكامل الاقتصادي العربي فبعضهم استعمل اصطلاح التكتل وآخر استعمل مصطلح الاتفاقية الثنائية وآخر التكامل الاقتصادي.......الخ فقد عرفه العديد من الاقتصاديون وسندرج بعض التعاريف للتكامل الاقتصادي العربي فيما يلي:

**أولا: تعريف التكامل الاقتصادي العربي:**

قبل التطرق إلى مفهوم التكامل الاقتصادي العربي، سنتطرق إلى إيضاح بعض النقاط المبهمة خاصة فيما يتعلق بالخلط الحاصل في مفاهيم كل من الاتفاقية الثنائية، التكتل الاقتصادي، العمل المشترك، وكذا التكامل الاقتصادي.

- **مفهوم الاتفاقية الثنائية:** هي عبارة عن اجتماع رغبة دولتين أو أكثر على انجاز مشاريع استثمارية مشتركة أو غير مشتركة تحت بنود محددة ،وهذا لتنشيط الصادرات والواردات بمعدل اكبر ولمدة أطول، وتنويع الصادرات وتوسيع الأسواق والتخلص من مخاطر تجارية.[2]
- **التكتل الاقتصادي:** يمثل التكتل الاقتصادي درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا، جغرافيا، تاريخيا، ثقافيا، واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية

---

[1] دمحمد رضا محرم ،الثروة المعدنية العربية امكانات التنمية في إطار وحدوي، نفس المرجع السابق،ص111.

[2] عبدون كريمة، كيال وهيبة، تقييم تجربة التكامل الاقتصادي في التجمعات العربية الاقليمية (دراسة حالة الاتحاد المغاربي ومجلس التعاون الخليج)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية،2016-2017، ص9.

المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق اكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها.[1]

- **مفهوم التكامل الاقتصادي:** هو دخول مجموعة من الدول تربطها علاقات تقارب اقتصادية، واجتماعية، وسياسية وجغرافية في اتحاد اقتصادي بحيث يتم الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسات تجارية واقتصادية موحدة تلتزم بها جميع الدول الأعضاء، مثل إلغاء الرسوم الجمروكية على السلع المتداولة بين هذه الدول وإلغاء القيود التجارية الأخرى التي تحد من حركة التجارة وحرية حركة الموارد الاقتصادية بين الدول الأعضاء في اتفاقية التكامل الاقتصادي.[2]

**أما بلاسا:** في سنة 1960عرف التكامل الاقتصادي بأنه عملية إلغاء تام للحواجز الجمركية بين وحدات اقتصادية قومية مختلفة ويشدد روبنسون سنة 1987على أن التكامل الاقتصادي يهتم بكفاءة استخدام الموارد خاصة رأس المال.

**ويوضح محمد محمود الإمام:** إن نظرية التكامل الاقتصادي سادت في الفكر الاقتصادي الغربي، قد وجدت تأصيلها في أعمال( بالاسا ) و(ماخلوب) وغيرهما لتتطور لاحقا، أي أن التكامل الاقتصادي هو إيجاد أحسن إطار ممكن للعلاقات الاقتصادية الدولية، والسعي لإزالة العوائق أمام التعاون الاقتصادي بين الدول أي أن التكامل الاقتصادي يعني تحقيق الاندماج بين العديد من الوحدات الاقتصادية اثنين فأكثر.

- **مفهوم التكامل الاقتصادي العربي:** يعني التكامل الاقتصادي العربي إعادة دمج الوحدات الاقتصادية مع بعضها مقابل إعادة فصلها عن الاقتصاد الرأسمالي بهدف تكوين وحدة اقتصادية كبيرة فيما بينها، تشكل القاعدة المادية الضرورية على طريق إقامة الدولة العربية الواحدة، باعتبار أن الصيغة تمثل الطريق الأفضل نحو الاستغلال الأحسن للموارد الاقتصادية العربية، باتجاه تعديل التنمية الاقتصادية لصالح الجماهير العربية .

لذلك فان التكامل الاقتصادي العربي يعني الالتزام بالتنمية القومية، التي تستهدف بدورها تعجيل تطوير المجتمع العربي وتحقيق العدل الاجتماعي، من خلال زيادة الدخل القومي وإعادة توزيعه على نحو أكثر عدلا.[3]

---

[1] بن ناصر محمد، المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، بحث يدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير،2007-2008، ص5.

[2] علي عبد الفتاح ابو شرار ، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الأولى ، الطبعة الثانية 2010-1430، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ص388.

[3] عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، 01-2009، الساحة المركزية بن عكنون –الجزائر، ص24-31.

**الفرع الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي العربي ومعوقاته**

يواجه قيام التكامل الاقتصادي مشاكل قد تكون قبل تنفيذ المرحلة الأولى منه مما يعمل على عدم قيامه إطلاقا ،وقد تكون هذه المشاكل أثناء مرحلة من مراحله مما يحول دون الوصول إلى المرحلة التالية كما يستند التكامل إلى مقومات أساسية تعزز من قيامه وتضمن له البقاء والاستمرارية ،وهذه المقومات والمعوقات متعددة تتمثل فيما يلي:

**مقومات التكامل الاقتصادي العربي:** إن مجموعة الدول العربية تتمتع بمقومات خاصة بإمكانها أن تزيد من فعالية التكامل الاقتصادي بين هذه الدول، ويمكن تلخيص هذه المقومات فيما يلي:

1. **موقع الدول العربية:** تتميز هذه الدول بموقع استراتيجي له أهميته الاقتصادية، حيث يحتل متوسطا بين ثلاث قارات هي: آسيا، إفريقيا، وأوروبا، وتطل معظمها على بحار ومحيطات العالم مما يسمح بربط دول العالم ببعضها البعض، وتتميز تضاريسها بوجود مجاري ومساقط مائية تسمح بتوليد طاقة كهربائية هائلة.
2. **توفر الموارد الطبيعية:** وتشمل ذلك في الأراضي الزراعية والغابات والمزارع وثروات حيوانية، وثروة بترولية، وثروة معدنية ،حيث تقدر الأراضي الزراعية في الدول العربية بحوالي9,1 مليون هكتار أي 5%من المساحة الإجمالية للدول العربية وهذا في سنة 2003، تحتل الأراضي المزروعة موسميا حوالي 88% من مساحة الأراضي المزروعة، كما تقدر مساحة الغابات في نفس السنة بــ 84% مليون هكتار وتمثل6% من المساحة الإجمالية للدول العربية, وتمثل مساحة المراعي 32% من المساحة الإجمالية، والملاحظ أن الجزء الأكبر من هذه الموارد لم يستغل بعد الاستغلال الأمثل.
3. **توفر الموارد البشرية في الوطن العربي:** حيث بلغ عدد السكان5% من عدد سكان العالم، كما بلغ عدد العمال سنة 2003 حوالي 115 مليون عامل عربي.
4. اتساع السوق في الوطن العربي الذي يمتد من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي والذي يضم أكثر من 306,4 مليون مستهلك.[1]
5. **توفر رؤوس الأموال بشكل هائل نتيجة ضخامة عائدات البترول:** إلا أن هذه الأموال لا ولم تسهم بشكل جدي في تنمية الدول العربية، وإنما تتجه نحو الاستثمار في الخارج، حيث وصلت عوائد الصادرات النفطية العربية في عام 2004 إلى 248،5 مليار دولار.حيث تتوفر لدى الدول العربية أهم مستويات التكامل الاقتصادي من موارد بشرية، حيث يفوق عدد سكان المغرب العربي 80 مليون نسمة.[2]

---

[1] قدي عبد المجيد, البحري عبد الله, التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تمنراست، الجزائر، العدد2، جوان 2012، ص350-351

[2] حيزيه هادف, التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجياته المرتقبة مستقبلا, مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد4، ديسمبر 2013،ص18

أ- **معوقات التكامل الاقتصادي العربي:** هناك عدة معوقات وأسباب أدت إلى فشل محاولات إقامة تكامل اقتصادي عربي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أسباب هي:

1- **العوائق السياسية:** هناك عوائق سياسية للتكامل العربي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ❖ الصراعات والخلافات السياسية الحادة بين الدول العربية: لا تزال بعض هذه الصراعات دون حل، حيث فشلت الجامعة العربية في التوصل إلى حلول لمثل هذه المشكلات ،مما انعكس بشكل مباشر على العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية .
- ❖ ضعف الإرادة السياسية: كان وراء ضعف هذه الإرادة عوامل عديدة أهمها، عدم وضوح الفوائد الكبيرة المتبادلة للتكامل الاقتصادي أو إدراكها بسبب قلة المعلومات، مما اضعف الإقناع لدى أصحاب القرار السياسي بجدواها وتحدياتها.
- ❖ حالة الانفصال بين الأنظمة الحاكمة في الدول العربية وبين الأغلبية الجماهرية لقرارات هذه الحالة، إلى تفشي ظاهرة الإرهاب بدلا من الديمقراطية، والى تعميق حالة الإحباط لدى الموظفين بدلا من المساهمة الايجابية في بناء الأهداف المطروحة .[1]

2- **أسباب تنظيمية:** هناك أسباب تنظيمية عديدة أدت إلى فشل محاولات التكامل منها:

- ✓ افتقار نصوص الاتفاقيات بين الدول العربية إلى الدقة في تحديد الهدف والوسيلة.
- ✓ عدم توفر البيانات والإحصائيات عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الدول العربية.
- ✓ ترك المجال لكل دولة في حرية عقد ما تشاء من اتفاقيات مع الدول الأخرى، حتى لو كانت تلك الاتفاقيات تتعارض مع المصالح العربية أو ميثاق الجامعة العربية.
- ✓ ازدواج المهام التي تقوم بها الأجهزة والمنظمات التي تشرف على العمل العربي المشترك.

3- **معوقات اقتصادية:** أن التفاوت في درجات النمو في الدول العربي، الأمر الذي يزيد من اتساع الهوة بين مستويات المعيشة بين الدول العربية، حيث أن المستفيد أكثر من التكامل هو الدول ذات معدل النمو الاقتصادي المرتفع.

- ➢ اختلاف الأنظمة الاقتصادية بين الدول العربية مما يؤدي إلى صعوبة تنسيق السياسات الاقتصادية.
- ➢ ضعف القاعدة الإنتاجية والتوجه الخارجي لإستراتيجية التنمية في الدول العربية وغياب التنسيق بين سياستها الاقتصادية.
- ➢ التبعية الاقتصادية والمالية للدول المتقدمة، وهذه التبعية تجعل المصالح الخاصة لكل دولة عربية أكثر إلحاحا من السعي لتحقيق المصلحة العامة لمجموع الدول العربية.
- ➢ البنيان التنافسي لاقتصاديات الدول العربية، فهناك عدد كبير من الصناعات المتماثلة ذات الإنتاجية المنخفضة ،يعني أن قيام التكامل يؤدي إلى القضاء على الكثير من هذه الصناعات ،وبالتالي تضرر أصحابها والعمال المشتغلين فيها.

---

[1] قدي عبد المجيد، البحري عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص352 .

- اختلال الهياكل الاقتصادية للدول العربية ويتضح ذلك من اعتمادها في معظمها على سلعة واحدة، أو عدد قليل من السلع، حيث لا تستطيع ان تدفع معدلات في الأجل القصير، واستمرار هذا الاختلال حتى بعد مرور معدلات النمو الاقتصادي بالدول غير البترولية ويتضمن ذلك افتقار الدول العربية للقدرة على التحول.[1]

**الفرع الثالث: واقع التكامل الاقتصادي العربي وأهدافه**

تمحور التكامل الاقتصادي العربي منذ بدايته حتى اليوم حول تحرير التبادل التجاري ،وفي هذا الفرع سنحاول إيضاح واقع التكامل الاقتصادي العربي وأهدافه فيما يلي :

**1-واقع التكامل الاقتصادي العربي:**

لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي تم التركيز على عدة مداخل منذ الخمسينات وحتى الآن إلا أن تقييمنا سينصب على اثنين منها لانجاز عملية التكامل الاقتصادي فيما بين الدول العربية ،ويتعلق الأمر بكل من مدخل تحرير التجارة، ومدخل المشروعات المشتركة.

**أولا: واقع التجارة العربية الخارجية والبينية.**

تلعب التجارة العربية الخارجية والبينية دورا متناسبا في جهود التنمية الاقتصادية في جميع دول العالم المعاصر خاصة في ظل الانفتاح التجاري الدولي وتحرير الأسواق .

**1-واقع التجارة العربية الخارجية:**

تشكل التجارة العربية الخارجية في معظمها من سلع قليلة تتمثل أساسا في النفط البتروكمياويات، المنتجات الزراعية وبعض السلع الاستهلاكية، ولكن أكثر من نصف الصادرات موجهة إلى الدول الصناعية وثلثها إلى الدول الآسيوية غير العربية، وقدر إجمالي هذه الصادرات عام 1999 بحوالي163مليار دولار، أي 80%من مجمل التجارة العربية الخارجية، بينما وصلت وارداتها الإجمالية في نفس العام 152مليار دولار، حوالي67% منها من الدول الصناعية و5% من الدول الآسيوية، أما إذا نظرنا إلى هيكل الصادرات العربية لعام1998 نجد أن معظم صادراتها تكاد تقتصر على سلعتين أو ثلاثة ، معظمها من البترول والغاز والمواد الخام، ونصيبها 68%من إجمالي الصادرات، وتكون المصنوعات 16%والحصة الباقية تتكون من سلع متفرقة أهمها سلع زراعية، ويمكن القول أن حوالي 90%[2] من صادرات وواردات المنطقة العربية من السلع والخدمات لعام 1998 هي مع العالم خارج المنطقة العربية، وأكثر من 80%من التجارة الخارجية مع الدول الصناعية بينما لا تشكل تجارتها البينية إلا حوالي 9%من إجمالي التجارة الخارجية، وهذه النسبة لم تتغير منذ سنوات عديدة.

---

[1] قدي عبد المجيد، البحري عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص354.

**2-واقع التجارة العربية البينية:**

بالنسبة للتجارة العربية البينية ففي الوقت الذي تسعى فيه الدول العربية إلى التنافس مع الترتيبات الإقليمية الموجودة ،فان تجارتها البينية على الرغم مما تضمنته الاتفاقيات العربية المبرمة فيما بينها من تحرير العديد من سلع التبادل التجاري وخفض الرسوم الجمركية والالتزام بخفض الرسوم غير الجمركية، إلا أن اثر هذه الاتفاقيات ظل محدودا بل هامشيا في أهميته, ففي فترة النصف الثاني من العقد الأخير من القرن الماضي، سجلت التجارة العربية البينية زيادة مستمرة حيث زادت صادراتها بحوالي 15،30%عام 1996 ثم5%عام 1997، فيما زادت وارداتها بنحو 11،7%عام1996، ولكنها تراجعت بنحو 4،4%عام1997.

تشير إحصائيات عام 1990 إلى نسبة الصادرات العربية سجلت ما نسبته 6،54% من مجموع الواردات،أما في نهاية العقد الأخير من القرن الماضي فكانت نسبة التجارة العربية إلى التجارة الخارجية الإجمالية حوالي9 %سنة 1994 لترتفع إلى 12% سنة 1995 لتتراجع إلى 9% عام 1996 ثم حافظت على نفس النسبة تقريبا سنتي 1997م 1998م، في حين بلغت قيمة الصادرات العربية البينية عام 1999 حوالي 14مليار دولار، وبلغت قيمة الواردات 13مليار دولار، وهي القيم التي لا تتعدى في حقيقة الأمر 9%من مجمل التجارة الخارجية. حيث تنحصر التجارة العربية البينية داخل مجموعات عربية ثلاث وهي:

- مجلس التعاون الخليجي (71% فيما بين دوله)
- الاتحاد المغاربي (63% فيما بين دوله)
- دول المشرق العربي (مصر، الأردن، لبنان، سوريا والسودان) نسبة 38% فيما بين دوله.

إن واقع التجارة العربية البينية هو نفسه داخل التجمعات العربية الإقليمية، حيث لا تتعدى نسبة التبادل التجاري داخل كتلة المغرب العربي 2% من حجم التبادل التجاري الإجمالي لهذه الدول. [1]

**ثانيا: واقع المشروعات المشتركة:**

ظهرت فكرة المشاريع المشتركة منذ فترة طويلة في مسار العلاقات الاقتصادية العربية، سواء كان ذلك في نطاق المجلس الاقتصادي العربي أو مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، أو من خلال محاولات ثنائية بين دولة وأخرى، فيما بين الأقطار العربية خارج مؤسسات جامعة الدول العربية، للوصول إلى اتفاقات بإقامة أنواع من هذه المشاريع، فقد تم تقديم الكثير من المقترحات لإقامة المشاريع المشتركة، تمت الموافقة على البعض منها وأجلت أخرى وهي لا تتجاوز مشروعا أي أن كثيرا منها لا يزال حبرا على ورق، ومن ابرز هذه المشاريع مايلي: المؤسسة العربية للإنماء الاقتصادي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، السوق العربية لناقلات لبترول،

[1] خليفة مراد، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2005-2006، ص 131-132.

الشركة العربية للملاحة البحرية، شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة, اتحاد المدفوعات العربي، المنظمة العربية للبترول، المعهد العربي لبحوث البترول، إقامة معامل التكرر المشتركة.

رغم أهمية المشاريع المشتركة كقاعدة أساسية ارتكازية في العلاقات الاقتصادية العربية، إلا ما يلاحظ عليها أنها مشاريع ذات طابع خدمي، وبالتالي ضعيف القدرة في تحقيق الآمال المأمولة منها.[1]

**ثانيا: أهداف التكامل الاقتصادي العربي:** إن التكامل الاقتصادي يستوجب قيامه وجود مجموعة من الأهداف والمتمثلة في مايلي:

- **الأهداف الاقتصادية:**

- القضاء على تبعية اقتصادات البلدان العربية للدول الرأسمالية المتطورة
- العمل على زيادة الترابط بين البلدان العربية والوصول إلى تحقيق التقارب في مستويات تطورها في الجانب الاقتصادي الاجتماعي وتسريع عملية نموها لضمان تحقيق الرفاهية الاقتصادية التي تخدم مصلحة الأمة العربية في سبيل الوصول إلى تحقيق عملية التكامل الاقتصادي.

ذاك إن كل المحاولات التي تجري بصورة منعزلة والخاصة بكل دولة عربية على حدى باءت بالفشل نتيجة اصطدامها بمجموعة من المشاكل المتمثلة في:

–الاعتماد على الخارج فيما يتعلق بتوفير رأس المال والخبرة التكنولوجية نتيجة عجز الدول العربية كل على حدى على توفيرها وذلك لعدم كفاية الموارد المتوفرة لكل دولة عربية لوحدها.

– ضيق السوق المحلية وذلك بسبب ضعف القدرة الشرائية ومن ثم ضعف الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبيرة نتيجة التقسيمات الحاصلة في السوق العربية الواحدة.

- **الأهداف العسكرية:**

تبرز الأهداف والدوافع العسكرية بشكل واضح في الوطن العربي نتيجة الأخطار المتعددة التي تتعرض لها الدول العربية كل على حدى في مواجهتها للاستعمار المتعدد الأشكال، ذلك انه لا يمكن لأية دولة عربية مواجهة ما تتعرض له من تحديات استعمارية لوحدها ،وخير دليل على ذلك هو ما تتعرض له الدول العربية من انتهاكات مثل ما يحدث في فلسطين المحتلة، فإذا استمرت على هذا الحال فإنها بالضرورة سوف تعجز حتى في الحفاظ على الأراضي العربية الأخرى ،فيرى الكثير من المحللين الاقتصاديين والعسكريين العرب، انه لا توجد وسيلة أمام الدول العربية للحفاظ على أراضيها واسترجاع الأراضي المحتلة سوى تكاملها واتحادها من خلال تكوين قوة اقتصادية وعسكرية لمواجهة التحديات والأطماع الأجنبية في الثروات والأراضي العربية.[2]

---

[1]عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، مرجع سبق ذكره، ص43-44.

[2]محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2011 ص165-167 .

- **الأهداف السياسية:**

إن الهدف من إقامة التكامل الاقتصادي هو تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية ,كخطوة رئيسية لتحقيق الوحدة السياسية ،لذلك فانه من الضروري رفض حالة التجزئة الحالية والسعي وراء إقامة الدولة العربية الواحدة اقتداء بما يحدث دوليا من تكتلات ،ومن جهة أخرى فان انقسام أصول الدول العربية العديدة وانشقاقها أدى بها إلى إضعاف قدرتها ،وبالرغم من امتلاك العرب لثروات إستراتيجية هامة كالبترول كورقة ضاغطة يمكن استخدامها ،إلا أنهم عاجزون عن كسب الأمم الأخرى إلى جانبهم للوقوف معهم في الأمم المتحدة وخارجها وكل هذا راجع إلى انقسام الدول العربية وتشتتها.

- **الأهداف القومية:**

توجد مبررات ذات عمق وأهمية كبيرة للتكامل الاقتصادي العربي، وتتمثل هذه الدوافع في طبيعة الرابطة القومية التي تربط الدول العربية من المغرب إلى المشرق والمتمثلة في الانتساب إلى امة واحدة تجمع بين أبنائها رابطة الدم واللغة والدين والتراث والمصير المشترك والرقعة الجغرافية والتاريخ وغيرها من الروابط التي من النادر توفرها بين الدول الأخرى، ولذلك فان العامل القومي يفرض على الأمة العربية وبقوة ضرورة التوجه نحو تحقيق التكامل الاقتصادي وصولا إلى الوحدة الاقتصادية ومن ثم الوحدة الشاملة.[1]

[1] محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة،مرجع سبق ذكره ،ص168-170.

## المبحث الثاني
## الدراسات السابقة

أجريت دراسات عديدة حول موضوع التكامل الاقتصادي العربي ،وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى أهم الدراسات السابقة والأبحاث ذات صلة بالموضوع.

**المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية واللغة الأجنبية.**

تتمثل الدراسات السابقة في دراسات باللغة العربية ودراسات باللغة الأجنبية كما هو موجز في الفرعين التاليين:

**الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية:**

لقد تمت دراسات عديدة حول موضوع التكامل الاقتصادي العربي ونذكر منها بعض أهم الدراسات السابقة لهذا الموضوع منها:

1- **دراسة عبد الوهاب رميدي:** التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية. تمثلت مشكلة الدراسة في الإشكالية التالية :هل التكامل الاقتصادي ضروري بالنسبة للدول النامية لتنمية اقتصادياتها ومواجهة تحديات القرن الواحد و العشرين؟ تهدف الدراسة إلى تحليل ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية وعلاقتها بالتحولات الراهنة والتعرف على خصائص الدول النامية وكيف لهذه الأخيرة أن تواجه مختلف التحديات الراهنة مع تحديد مشاكل ومعوقات تجارب التكامل الاقتصادي التي أقامتها وكيفية تخطيها ومن أهم نتائجها:

- يختلف التكامل الاقتصادي بين مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول النامية في متطلباته وآلياته وذلك لاختلاف الظروف السائدة في كل مجموعة.
- غياب الإرادة السياسية تعوق قيام التكامل الاقتصادي حتى وان كانت مقوماته الأخرى متوفرة فيصعب النظر للتكامل الاقتصادي بشكل معزول عن المشروع السياسي.
- حرص الدول المتقدمة بل والأكثر تقدما على تواجدها ضمن اكبر قدر من التكتلات الاقتصادية إلا أن الدول النامية والدول العربية بشكل خاص لا تزال مجرد مناطق مجزاة ومهمشة وأصبحت مكانتها تتضاءل باستمرار في ظل هذا النظام.[1]

2- **دراسة بجاوية سهام**، الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، تمثلت مشكلة الدراسة في الإشكالية التالية: هل تعتبر الاستثمارات العربية البينية وجهة للدول العربية في إقامة التكامل الاقتصادي العربي؟ وما مدى مساهمتها في تحقيق هذا التكامل؟ مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم

[1]- عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية2007 .

التسيير، تهدف الدراسة إلى محاولة معرفة الخطوات الفعلية التي اتخذتها الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي عن طريق دعم الاستثمار العربي البيني. ومن أهم نتائجها:

- إن مناخ الاستثمار غير ملائم فيما بين الدول العربية بشكل إعاقة في تفعيل هذا الاستثمار .
- إن الدول العربية قطعت شوطا في وضع تشريعات وقوانين تحث وتحفز المستثمر سواء العربي أو الأجنبي على القيام بالاستثمار في الدول المضيفة.
- إن التحفيزات والامتيازات المتعلقة بالاستثمار المقدمة من طرف الدول العربية منافسة أكثر منها متكاملة.
- إن تفعيل وإصلاح مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك كالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار يساهم في إحياء مشروعات التكامل الاقتصادي. [1]

3- **دراسة سهيلة نجم عبود**, واقع التكامل الاقتصادي العربي والتجارة العربية في ظل العولمة .تمثلت مشكلة في الإشكالية التالية: ماهو دور الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي والتجارة البيئية العربية؟ وقد تم استخدام المنهج الوصفي وتحليل بعض المؤشرات التي ساعدت في إلقاء الضوء على موقع التكامل العربي غير الكامل من التكتلات العالمية وكانت أهم النتائج المتوصل إليها كالتالي:

- عاش الوطن العربي في عصر التكاملات الاقتصادية الكبرى في ظل العولمة والتي صارت موضوعا مثيرا للجدل في هذا الوطن والذي لم يصل في النهاية إلى مفهوم أو برنامجا موحدا لمواجهتها والاستفادة من التجارب الاقتصادية.
- استخدامها كحافز لتطوير اقتصاداته وسياساته الاقتصادية وتجارته عالميا وبينيا حيث بقيت تذبذب بين الآمال العربية في التكامل العربي التي تسعى له بعض الأنظمة العربية . [2]

**4-دراسة د-عبد الملك بضياف**،قياس التكامل الاقتصادي العربي وتحليل وآلياته،تمثلت مشكلة الدراسة في الإشكالية التالية:كيف يتم تقييم التكامل الاقتصادي فيما بين الدول العربية من خلال قياس وتحليل التدفقات المترتبة على المتغيرات التي تعتبر أساس القياس ،تمثلت مشكلة الدراسة في تقييم التكامل الاقتصادي فيما بين الدول العربية ؟،وقد تم استخدام المنهج التحليلي لدراسة مؤشرات المشكلات الاقتصادية ،وما يعانيه من ضغوطات اقتصادية ومنافسة حادة من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ومن أهم النتائج المتوصل إليها :

– عدم القدرة على تنمية الهياكل الإنتاجية في الدول العربية من خلال وضع استراتيجيات إقليمية لزيادة الطاقات الإنتاجية وتقويتها وتنوعها من جهة وعدم وجود التنسيق المؤدي إلى التخصص الذي يولد ترابطا إنتاجيا وتبادليا بين الدول الأعضاء وفي الاتفاقيات الموقعة في إطار العمل الاقتصادي العربي المشترك.

– عدم وجود الإرادة السياسية القادرة على تجاوز الصعوبات والعقبات التي تواجه العملية التكاملية.[3]

---

[1]– بجاوية سهام، الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر. السنة الجامعية.2005

[2]– سهيلة نجم عبود, واقع التكامل الاقتصادي العربي والتجارة العربية في ظل العولمة، مجلة دنانير العدد/العدد الأربع ،جامعة بغداد.

[3]- د- عبد المالك بضياف ، قياس التكامل الاقتصادي العربي وتحليل آلياته،مجلة العلوم الإسلامية ،المجلد الثامن،العدد1/15،السنة 2014/1435م

**5-دراسة منظر فاضل سعد البطاط**، التكامل الاقتصادي وأثره على الاقتصادات العربية، تمثلت مشكلة الدراسة في الإشكالية التالية: ماهي أهمية ودور التكامل الاقتصادي في النهوض بالاقتصاديات العربية نحو الأمام والاستفادة من التجارب التكاملية؟ ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

- إن التكامل الاقتصادي في الدول العربية يعد أداة رئيسية في دمج العلاقات الاقتصادية العربية ببعضها البعض وذلك من اجل الحفاظ على ثرواتها الطبيعية .
- واجه التكامل الاقتصادي العربي بعض المعوقات الداخلة والخارجة التي أدت إلى عرقلة إقامة التكامل الاقتصادي.
- رغم توافر المقومات البشرية والمادية في الدول العربية إلا أن ذلك لم ينتقل بشكل كبير من اجل إشباع دائرة التكامل الاقتصادي.[1]

**6-دراسة خاطر اسمهان**، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر ،دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، تمثلت مشكلة الدراسة في الإشكالية التالية: ما هو دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول مجلس التعاون الخليجي؟ ومن أهم النتائج المتوصل اليها:

- إن التكامل الاقتصادي عبارة عن العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المتغيرات الاقتصادية الحديثة حيث يعد بمثابة المحرك الأساسي للتنمية حيث يتيح الوصول إلى التكنولوجيا واختراق الأسواق العالمية ويكون مصحوبا بفنون إنتاجية حديثة.
- يقوم التكامل الاقتصادي بين الدول المتجانسة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وينطوي على إزالة العقبات والعراقيل الجمركية مما يفسح المجال للمستثمرين للاستثمار في منطقة التكامل لملاءمة المناخ الاستثماري وإزالة العراقيل الجمركية.[2]

**الفرع الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية :**

**1- hmida khlifi notes et analyses de l’LTCEQ (15 November 2013). ;L’intégration maghrébine :Evaluation et perspectives[3].**

استعرضت هذه الدراسة الامكانيات الاقتصادية والديمغرافية لدول اتحاد المغرب العربي ومدى استنزاف المنطقة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالإمكانيات الاقتصادية لدول اتحاد المغرب العربي وأبرزت حصة الاستثمار الأجنبي المباشر لدول الاتحاد المغربي ،وعلى الرغم من إعادة التقييم فيما يخص النمو والتنمية فإن

---

[1]- منظر فاضل سعد البطاط، التكامل الاقتصادي وأثره على الاقتصادات العربية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد5، العدد.21

[2]-مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر -بسكرة.

[3] hmida khlifi notes et analyses de l’LTCEQ (15 November 2013) ;L’intégration maghrébine .

العديد من الاقتصاديين يدعو إلى نموذج جديد لان النتائج بشكل عام كانت كارثية مما أدى إلى فشل مكافحة البطالة فتونس لم تستفد بشكل أفضل من التكامل فهذه أهم نتيجة خرج بها هذا التقييم.

**2-La complémentarité Economique Arabe,Actes du séminaire organisé par l'Association des Institutset centres Arabes pour le développement Economique et social en collaboration avec l'Economic and social research coucil.[1]**

استعرضت هذه الدراسة واقع التكامل الاقتصادي العربي ومقوماته واهم تجارب هذا التكامل الإقليمية والرؤى المستقبلية له والمعوقات التي تعترض مساره وكانت أهم النتائج المتوصل إليها،ان تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية يتطلب تصميم إستراتيجية عربية مبنية على رؤى قومية تراعي فيها توفر الشروط الضرورية والكافية لتحقيق التكامل والفهم السليم لتقسيم العمل بين الأقطار العربية .

**3-Djamel-Eddine GUECHI ;(l'union du maghrebArabe,Integration régionale et dèveloppent économique).[2]**

استعرضت دراسة هذا الكتاب الذي تم نشره عام 2002 ،الاندماج الافقي لدول اتحاد المغرب العربي والتنمية الاقتصادية معتمدا على نظريات التكامل الاقتصادي ،وتطرق الى عوامل التكامل في منطقة المغرب العربي ،والمعوقات والمشاكل التي تعترض وتعثر مسار هذا التكامل في المنطقة ،ومدى اهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية لدول الاتحاد.

**المطلب الثاني: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية**

بعد تطرقنا لبعض الدراسات المتعلقة بالموضوع والمتمثلة في بعض الدراسات باللغة الأجنبية وأخرى باللغة العربية في فرعين الأول باللغة العربية والثاني باللغة الأجنبية ،فأوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

**الفرع الأول : من حيث المنهج :**

استخدمت في الدراسة الحالية المنهج التاريخي لإظهار التدرج التاريخي لمحاولات التكامل الاقتصادي العربي و المنهج الوصفي لوصف جميع التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالدراسة والمنهج التحليلي والقياسي لدراسة البيانات والإحصاءات المستخدمة ،حيث كانت هذه الدراسة مماثلة مع بعض الدراسات التي تناولت هذا المنهج ، منها دراسة نجم عبود،عبد الملك بضياف ....الخ ،واختلفت مع أخرى .

---

[1] La complémentarité Economique Arabe,Actes du séminaire organisé par l'Association des Institutset centres Arabes pour le développement Economique

[2] Djamel-Eddine GUECHI ;(l'union du maghrebArabe,Integration régionale et dèveloppent économique) ;Ed p.U de laval, Canada 1992.

**الفرع الثاني : من حيث الأدوات:**

تم الاعتماد في الدراسة الحالية على الإحصائيات وبعض المؤشرات الاقتصادية فقد تماثلت مع بعض الدراسات واختلفت مع أخرى ، فهناك بعض الدراسات لم تعتمد على هذه المؤشرات ككل، وكذلك من حيث الإحصائيات فقد اعتمدت الدراسة الحالية على إحصاءات الفترة 2009-2018 لاهم الثروات المعدنية في الوطن العربي بخلاف الدراسات السابقة التي اعتمدت على احصاءات لفترات زمنية تختلف عن الفترة 2009-2018. .

**الفرع الثالث : من حيث المتغيرات :**

اعتمدت الدراسة الحالية على متغيرين هما الموارد الاقتصادية المتمثلة في الثروات المعدنية والطبيعية والتكامل الاقتصادي ،فقد تماثلت مع بعض الدراسات السابقة واختلفت مع أخرى التي تم الاعتماد فيها على إمكانية التكامل من جانب الثروات الطبيعية فقط .

## خلاصة الفصل :

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى التعريف بالإطار المفاهيمي لكل من الثروات المعدنية والتكامل الاقتصادي العربي و حاولنا تحليل أهم الفرص التي يتيحها التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، و تطرقنا إلى تعريف الثروات المعدنية والتكامل الاقتصادي العربي و مقوماته وواقعه وأهدافه ، ونظرا لأهميته الكبيرة إلا انه يواجه تحديات، فالتكامل بشكل عام هو وسيلة من الوسائل المؤهلة للتنافس والاندماج بصورة ايجابية في النظام الاقتصادي الدولي والمعاصر، وأصبحت أهمية التكتلات الاقتصادية احد معالم النظام الاقتصادي العالمي الراهن، حيث لم يعد أمام الدول سوى اللجوء إليه خاصة أمام الآفاق التي تسعى إليها ،أما الثروات المعدنية فهي من أهم الموارد غير المتجددة كالحديد، والنحاس، التي استخدمها الإنسان منذ القدم (قبل الميلاد)، واستمر في اكتشاف أنواعها حتى اكتشف الألمنيوم، الذي ساهم إلى حد كبير في تطور صناعة الطائرات بشكل مذهل في القرن العشرين، فنظرا لتوفر هذه الثروة فإن هناك إمكانية لإحداث التكامل بين دول اتحاد المغرب العربي وتطوير اقتصاده .

وأخيرا تم التعرض للدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة وإجراء مقارنة بينها وبين الدراسة الحالية.

# الفصل الثاني:

# دراسة إمكانيات استغلال الثروات المعدنية لدول اتحاد المغرب العربي خلال الفترة: 2009-2018.

**تمهيد:**

شهدت دول منطقة المغرب العربي عدة محاولات تكاملية، ولعمق الروابط التي جمعت هذه المنطقة في كيان وحدوي متماسك، هو مانتج عنه إنشاء وإعلان إقامة الاتحاد المغاربي كمحاولة للسير نحو تحقيق نوع من الاندماج الاقتصادي المرحلي في سبيل تعزيز ماتمتلكه دوله من امكانيات، ومقومات اقتصادية، فتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي مرتبط بحقيقة الامكانيات والموارد المتاحة في المنطقة ، ومدى تنوع البنية الاقتصادية والاستفادة من معطياتها الجغرافية والديمغرافية .

فالعمل على تنويع الاقتصاد واستغلال الموارد الطبيعية هو الوسيلة المناسبة لتغيير الهيكل الاقتصادي الحالي للبلدان العربية، وفي هذا الفصل سنتطرق إلى أهم الموارد التي تتمتع بها دول الاتحاد المغاربي، وهذا في مبحثين :

**المبحث الأول:** سنتطرق فيه إلى المعطيات الجغرافية والموارد الاقتصادية لدول الاتحاد المغاربي.

**المبحث الثاني:** سنتطرق فيه إلى أهم الامكانيات من الموارد المعدنية والطاقوية والمؤشرات الاقتصادية لدول الاتحاد المغاربي .

## المبحث الأول

## المعطيات الجغرافية و الموارد الاقتصادية لدول الاتحاد المغاربي UMA

تتميز منطقة المغرب العربي بتنوع بيئتها الطبيعية فهي تتربع على موارد اقتصادية متنوعة ساهمت المعطيات الجغرافية في تطورها ،فمن بين المعطيات الجغرافية والموارد الاقتصادية لهذه المنطقة ماهو موجز في المطلب الأول والثاني .

**المطلب الأول:المعطيات الجغرافية لمنطقة المغرب العربي**

لدراسة أي تجمع إقليمي يستوجب معرفة أهم المعطيات التي يتوفر عليها ، لذا كان من الأهمية تناول المعطيات الجغرافية لمنطقة المغرب العربي ،وذلك بذكر موقعه ووضعه المناخي ،ومساحته وعدد سكانه.

***موقع المغرب العربي ووضعه المناخي**

**الفرع الأول:موقع المغرب العربي:**

يمتد إقليم المغرب العربي (ليبيا ، تونس،الجزائر ،المغرب وموريتانيا) من الشمال إلى الجنوب بين بين خطي طول 25 درجة شرقا ،و16درجة غرب غرينتش ،ومن الشرق إلى الغرب بين دائرتي عرض 15و16 درجة شمال خط الاستواء.[1]

**الفرع الثاني:مساحة المغرب العربي :**

تبلغ مساحة المغرب العربي نحو 6.05 مليون كلم2 ،أي ما نسبته 42 من مساحة الوطن العربي، تتوزع بين الخمس دول المشكلة له ، حيث تستحوذ الجزائر على اكبر نصيب لتغطي ما قدره 2.38 مليون كلم2 ،تليها ليبيا ب1.77 مليون كلم2 ،ثم موريتانيا 1.03 مليون كلم2 ،ثم المغرب ب 0.71 مليون كلم2 ، وتونس ب0.16 مليون كلم2.

---

[1]بكادي مسعود ،دراسة إمكانية التكامل الاقتصادي في التجمعات العربية الإقليمية (حالتي اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي)،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي ،جامعة وهران ،سنة2012-2013 ،ص176.

**الفرع الثالث: سكان المغرب العربي**

حسب تقديرات سنة2015 فإن عدد سكان اتحاد المغرب العربي بلغ حوالي 96.8 مليون نسمة، وتتصدر الجزائر الدول المغاربية بنسبة 41 تقريبا ،وتمثل مع المغرب ما نسبته 75.8من إجمالي سكان التجمع المغاربي .[1]

**المطلب الثاني : أجهزة اتحاد المغرب العربي وأهدافه**

أنشأت هيئات ومؤسسات اتحادية من اجل تحقيق الأهداف والسياسة المشتركة لدول الاتحاد المغاربي .

**الفرع الأول:أجهزة اتحاد المغرب العربي**

يتكون اتحاد المغرب العربي من خمسة أجهزة وهي :

- مجلس الرئاسة : هو الهيئة العليا لإتحاد المغرب العربي يتكون من رؤساء الدول الأعضاء في المجموعة ، مهمته رسم السياسة العامة والخطوط الأساسية للإتحاد .

- مجلس الوزراء : يتكون من وزراء الخارجية لدول الاتحاد، يتولى المجلس صلاحية تحضير دورات مجلس الرئاسة والنظر في القضايا المقدمة من لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة .

- لجنة المتابعة واللجان الوزارية المختصة: تعمل لجنة المتابعة تحت رقابة مجلس الوزراء الخارجيين مهمتها تنفيذ قرارات الإتحاد ومتابعة نشاطاته بينما تهتم اللجان الوزارية المختصة بتنسيق العمل المغاربي وتجسيد برنامج العمل الذي يقره مجلس رئاسة الاتحاد ميدانيا .[2]

- مجلس وزراء الخارجية: وهو بمثابة الفرع التنفيذي ، ويأتي من حيث الأهمية بعد مجلس الرئاسة ، ذلك انه يقوم بمباشرة النشاط الفعلي للاتحاد في الفترات مابين انعقاد دورات مجلس الرئاسة عن طريق اجتماعاته المتكررة التي تنعقد في فترات متقاربة خلال السنة .وباعتباره أداة ربط بين مجلس الرئاسة

[1] ا أقاسم عمر ،بكادي مسعود،التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي رؤية تحليلية تقييمية لما هو كائن وما ينبغي أن يكون،جامعة ادرار ،المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة،العدد8-افريل 2016

[2]بن يوب لطيفة وآخرون، التكامل الاقتصادي المغاربي والتكامل الاقتصادي الخليجي، دراسة قياسية مقارنة،مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي اليابس، المجلد13، العدد14، جوان 2017، ص153 .

وبقية أجهزة الإتحاد فقد عقد الكثير من الاجتماعات فهو إلى غاية نوفمبر 2007 عقد 27 دورة عادية وثلاثة استثنائية، توجت كلها بمحاضر اجتماعات ماعدا الدورة 21 المنعقدة بالجزائر في21–22/12 /2003 وهي الدورة التي سلمت فيها الجزائر الرئاسة ليبيا في 1995.[1]

**الفرع الثاني : أهداف الاتحاد المغاربي**

يهدف اتحاد المغرب العربي من خلال ميثاق تأسيسه إلى :

– تمتين أواصر الأخوة التي تربط بين الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.

– تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها .

– المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

– نهج سياسة مشتركة في ميادين مختلفة .

– العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها .[2]

– تطوير القطاع الصناعي على أساس علمي حديث .

– تطوير القطاع الزراعي وتحقيق التوازن مع القطاع الصناعي بحيث يتم توفير حاجات دول المغرب العربي من المنتجات الزراعية والطبيعية والصناعية.

– إصدار التشريعات اللازمة لإزالة الحواجز الجمركية وتسهيل حركة النقل للبضائع والأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال بين الدول المغاربية في إطار التنظيم المغاربي.

– تطوير المرافق العامة وتطبيق أحدث الطرق العلمية لتحقيق أعلى معدل للنمو الاقتصادي المغاربي .[3]

---

[1]–وسيلة الواسع،مستقبل الاتحاد المغاربي في ظل التنافس الجزائري ،،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر نظام جديد في العلوم السياسية،جامعة 8 ماي1945،السنة الجامعية 2013–2014 ،ص 48.

[2]–سفيان طيوب،نور الدين مسقم،اثر التكامل الاقتصادي المغاربي في التخفيف من تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي ،جامعة محمد بوضياف المسيلة،السنة الجامعية2018–2019 ص.36

[3]–رقية بلقاسمي،التكامل الإقليمي المغاربي :دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية،جامعة محمد خيضر– بسكرة ،السنة الجامعية 2010–2011 ص62.

ولتحقيق هذه الأهداف فلقد وضعت إستراتيجية مغاربية للتنمية المشتركة للوصول إلى الوحدة الاقتصادية تعتمد على:

**أولا :إنشاء منطقة التبادل الحر**

عن طريق إزالة الحواجز الجمروكية وغير الجمروكية على أن يتم تحقيق هذا الهدف قبل نهاية 1992.

**ثانيا :إقامة اتحاد جمركي**

ويتم ذلك قبل نهاية 1995 وتهدف إلى توحيد الضرائب والرسوم الجمركية المطبقة بين الدول الخمسة ووضع تعريفة خارجية مشتركة.

**ثالثا : إنشاء سوق مغاربية مشتركة بين دول الاتحاد:**

قبل نهاية 2000 ،وتهدف هذه المرحلة للوصول إلى الاندماج المغاربي وإرساء نظام واحد للأسواق وإقامة سوق داخلية كبرى موحدة لامجال فيها للرسوم الجمركية ،والى تحقيق حرية تنقل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال .

**رابعا :الوصول إلى الوحدة الاقتصادية :**

وذلك بتوحيد السياسات والخطط الاقتصادية على أسس وأهداف مشتركة .

ولتجسيد هذه الإستراتيجية وضع بناء مؤسساتي تم من خلاله توزيع المهام على هيئات ولجان متخصصة حسب القطاعات ،خاصة سنة 1993، حيث تم خلالها استكمال القاعدة القانونية والهيكلية لأجهزة الاتحاد.[1]

**المطلب الثالث :الموارد الاقتصادية الهامة اللي يتمتع بها المغرب العربي**

يتمتع المغرب العربي بمجموعة من الموارد الاقتصادية التي تجعله قادر على تحسين أوضاعه الاقتصادية ورفع قدراته الإنتاجية وذلك بالاستخدام الأمثل لهذه الموارد .

إن هذه الموارد الاقتصادية المتنوعة بين الثروات المعدنية والموارد الطاقوية تأهل الدول المغاربية

---

[1] سفيان طيوب ،نور الدين مسقم ،مرجع سبق ذكره ، ص36.

للتكامل اقتصاديا .

*فالجزائر تعتبر اكبر منتجي الغاز الطبيعي والنفط في العالم،وبذلك تحتل المرتبة الخامسة عالميا لاحتياطي الغاز الطبيعي و14 لاحتياطي النفط،كما تحتل المرتبة 12 في مجال إنتاج المحروقات ،كما يحتل الحديد قائمة المعادن التي يزخر بها البلد .[1]

*أما دولة المغرب رغم افتقارها للمحروقات الانها تتمتع بموارد معدنية هامة فهي أول دولة مصدرة للفوسفات في العالم .كما تمتلك المغرب 70% من احتياطي الفوسفات العالمي ،وتزخر بالحديد والمعادن الأخرى كالنحاس والذهب والفضة .

*أما بالنسبة لتونس فيعتمد اقتصادها على السياحة ،كما تمتلك موارد معدنية أهمها الفوسفات فتقدر نسبة إنتاجها السنوي للفوسفات ب: 6 مليون طن وتحتل المرتبة السادسة عالميا ، بالإضافة لامتلاكها لاحتياطي من المحروقات جد محدود ،يمكن أن يصل إنتاجها للبترول إلى خمسة ملايين طن ،أما إنتاجها من الغاز الطبيعي فيصل إلى 600مليون متر مكعب سنويا (600مليون م3). [2]

*أما ليبيا تعد من بين اكبر منتجي النفط في العالم حيث تحتل المرتبة 18 عالميا لسنة 2009. تعتمد على النفط في اقتصادها إلى جانب الصناعات الكيميائية.

*أما موريتانيا تمتاز بتنوع ثروتها المعدنية من حديد ونحاس وجبس وفوسفات وغيرها وتساهم الثروات الطبيعية الهائلة مساهمة فعالة في تكوين رأس المال الوطني وفي تطوير البلد ودفع عجلة النمو فيها سواء عن طريق الإسهام في حل المشاكل الاجتماعية القائمة خصوصا في مجال العمالة والتشغيل ،أو الاعتماد عليها كمصدر للحصول على العملات الصعبة .[3]

---

[1] عائشة مصطفاوي ،اتحاد المغرب العربي (دراسة في المعوقات والتحديات 1964-1999)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الجديد والمعاصر،جامعة الوادي ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،السنة الجامعية 2013-2014 ،ص16

[2] عائشة مصطفاوي ،مرجع سبق ذكره ،ص17

[3] –ar.m.wikipedia.org، 2020/7/7، 8:54.

## المبحث الثاني

## الامكانيات من الموارد المعدنية والطاقوية والمؤشرات الاقتصادية التي تتمتع بها دول اتحاد المغرب العربيUMA.

تكتسب منطقة المغرب العربي مكانة أساسية من حيث حجم ونوعية الموارد الاقتصادية سواء كانت معدنية أو طاقوية.

### المطلب الأول: بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية لدول اتحاد المغرب العربي

توجد العديد من المؤشرات الاقتصادية لدى دول اتحاد المغرب العربي ومن أهمها ماهو موجز في الجدول التالي:

**الجدول رقم (1): يمثل أهم المؤشرات الاقتصادية لدول إتحاد المغرب العربي للفترة (2017-2018)**

| المؤشر / البلد | المساحة كلم2 2017 | عدد السكان ألف نسمة 2017 | * الناتج المحلي الإجمالي مليون دولار 2017 | معدل البطالة% 2017 | الصادرات الإجمالية مليون دولار 2018 | الواردات الإجمالية مليون دولار 2018 | العجز أو الفائض في الميزان التجاري مليون دولار 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تونس | 163.610 | 11.435 | 39.409 | 15.5 | 15.495 | 22.682 | -7.187 |
| الجزائر | 2381.741 | 41.721 | 170.391 | 11.7 | 48.653 | 47.002 | 1.651 |
| ليبيا | 1665.000 | 6.375 | 43.728 | 17.3 | 11.344 | 12.493 | -1.149 |
| المغرب | 710.850 | 34.852 | 109.718 | 9.8 | 29.313 | 51.246 | -21.933 |
| موريتانيا | 1030.700 | 3.976 | 4.922 | 11.8 | 1.703 | 2.578 | -0.875 |
| المجموع | 5951.901 | 98.359 | 353.873 | 66.1 | 106.508 | 136.001 | -29.493 |

**المصدر**:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الملاحق الاحصادية 2017-2018 .
- *التقرير الإحصائي السنوي 2018.ص5،6 .

من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي لدول الاتحاد المغاربي و تفعيله يجب النظر إلى أهم المؤشرات الاقتصادية المغاربية ، فمن خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن عدد السكان في كل من الجزائر والمغرب يتوزعون بنسب متقاربة جدا ،بينما نلاحظ أن ليبيا رغم مساحتها الكبيرة التي تقدر بنسبة 1665.000 كلم2 من مجموع مساحة دول اتحاد المغرب العربي فان عدد سكانها بلغ فقط 6.375 ألف نسمة سنة 2017 ، وأخيرا موريتانيا بنسبة 3.976الف نسمة. حيث بلغ عدد سكان دول (اتحاد المغرب العربي) في سنة 2017 نسبة 98.359 ألف نسمة. فبإمكان دول اتحاد المغرب العربي أن تحقق تكامل فيما بينها فيما يخص الموارد البشرية لتغطية حاجات الدول الأعضاء التي تعاني عجز في الأيدي العاملة التي هي أساس الصناعات مثل ليبيا وموريتانيا ، كما أن الجزائر تحتل المرتبة الأولى من حيث المساحة ، ثم تليها ليبيا، وأخيرا تونس، وتقدر المساحة الإجمالية لدول الاتحاد ب 5951.901 كلم2 ، أما معدل البطالة بلغ النسبة الأعلى في ليبيا بمعدل 17.3% تليها تونس بنسبة 15.5% والجزائر ب11.7% وموريتانيا 11.8% وأخيرا المغرب بنسبة 9.8% ، كما نلاحظ ان دول اتحاد المغرب العربي مجتمعة حققت ناتجا محليا إجماليا حسب إحصاءات 2017 قدر ب 353.873(مليون دولار)، حيث كانت نسبة مساهمة الجزائر في الناتج المحلي الإجمالي هي الأحسن بلغت نسبة170.391(مليون دولار)، تليها المغرب ب 109.718 (مليون دولار )،فيما تحتل موريتانيا المرتبة الأخيرة ب4.922 (مليون دولار ).

ومن حيث الصادرات والواردات فتحتل الجزائر خلال سنة 2018 المرتبة الأولى من حيث الصادرات بلغت نسبتها 48.653(مليون دولار) من الصادرات الإجمالية ، تليها المغرب29.313 (مليون دولار)،وأخيرا موريتانيا ب1.703 (مليون دولار). أما الواردات فتحتل المغرب المرتبة الأولى ب 51.246(مليون دولار) تليها الجزائر بنسبة 47.002 (مليون دولار) وأخيرا موريتانيا 2.578(مليون دولار )، أما فيما يخص العجز والفائض في الميزان التجاري فنلاحظ أن الجزائر حققت فائض في ميزانها التجاري بنسبة1.651 (+) مليون دولار ، أما ليبيا و تونس و المغرب وموريتانيا حققو عجز في الميزان التجاري بنسبة1.149(−) و7.187 (−)و21.933 (−) و0.875(− )

على التوالي خلال سنة 2018 ، فان الجزائر مقارنة بباقي دول اتحاد المغرب العربي حققت فائض في ميزانها التجاري، أما باقي الدول فقد حققو عجز في الميزان التجاري. ومنه يمكن القول أن أساس زيادة التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي متعلق بالهيكل الاقتصادي لدوله فعلى الدول الأعضاء العمل على تطوير وتنويع هيكلها الاقتصادي من اجل الزيادة في التجارة البينية.

**الطلب الثاني:الإستراتيجية البديلة من اجل تفعيل اتحاد المغرب العربي .**

إن الإرادة السياسية لدى النخب الحاكمة لازالت غير كافية وغير محفزة لأسباب عديدة ،حيث لازالت تنظر إلى الكيان الجديد. فاتحاد المغرب العربي مشروع لا يستجيب لطموحاتها ومصالحها وقد ينقص من نفوذها.

إن مختلف تجارب التكتلات الجهوية والإقليمية عبر العالم تؤكد أن توفر الإرادة السياسية يعتبر الشرط الضروري والحاسم ، والاتحاد الأوروبي أحسن مثال على ذلك حيث أن تقارب أنظمة الحكم القائمة فيه على أسس الديمقراطية ووعيها بالمصير المشترك مكن هذه البلدان من تجاوز القضايا الخلافية فيما بينها، خاصة العرفية واللغوية، وتمكنت الدول الأوروبية تفضيل الحوار واللقاءات الجادة والمستمرة طوال مايقرب 40 سنة في تحقيق الوحدة الأوروبية ، بينما لم تمكن بلدان اتحاد المغرب العربي من تجسيد كيانها رغم تطابق هوية شعوبها ولم تتمكن هذه البلدان من تجاوز المشكلات السياسية المطروحة على الساحة المغاربية والتي ينبغي حلها أولا ولا يمكن القفز من فوقها ، وفي اعتقادنا أن المشكلات السياسية المطروحة على الساحة المغاربية يمكن حلها باللجوء إلى الحوار المباشر والبناء بين هذه الدول ، ولابد أن تقدم التنازلات من جميع الأطراف إلى أن يتم التوصيل إلى حل نهائي وشامل لجميع الخلافات السياسية وعندما تصبح الظروف مهيأة وملائمة لاستكمال بناء الجوانب الاقتصادية للاتحاد والشروع في اللبنات التالية:

- رفع القيود على تنقل الأفراد.

- نشر وتبادل المعلومات التجارية والمالية فيما بين أقطار الاتحاد وذلك لإتاحة فرص الاستثمار، والتبادل

التجاري بين المتعاملين المغاربيين.

– إيجاد نظام للتحويل المباشر فيما بين العملات المغاربية ،مما سيؤدي إلى تسهيل حرية تنقل الأفراد والسلع ورؤوس الأموال.[1]

**المطلب الثالث:الامكانيات من الموارد المعدنية و الطاقوية لدول اتحاد المغرب العربي .**

تشمل المنطقة المغاربية على أراضي متعددة المناخات وموارد معدنية وطاقوية تتباين من قطر إلى قطر مما ساعد كل دولة في إطار تحقيق مصلحتها إلى التكامل مع الدولة الأخرى ، فهذا التباين يعتبر العنصر الأساسي للتكامل الاقتصادي الجماعي ويعتبر بمثابة الدافع الأول نحو التكامل مع غيرها ابتغاء تلاقي ما لديها من حالات نقائص لأن التكامل يتيح لها إمكانية حصولها على إمدادات، ومنافع تنالها من الأطراف التي تتكامل معها، وأن الدول المغاربية تتنوع فيها تلك الموارد والثروات وتتكامل لتشكل مصدرا للتقدم الاقتصادي.

**الفرع الأول :الموارد الطاقوية (النفط والغاز):**

النفط والغاز الطبيعي هو أول قطاع استراتيجي فيما يخص الاحتياطي والإنتاج والتصدير في دول المغرب العربي ، نجد أن الجزائر وتونس وليبيا كمنتجين والمغرب وموريتانيا كمستوردين و فيما يلي جدول يبين تطور إنتاج واحتياط الغاز الطبيعي والنفط خلال الفترة : (2009–2018) في دول اتحاد المغرب العربي.

**الجدول رقم (2): تطور إنتاج واحتياطات النفط والغاز الطبيعي خلال الفترة (2009– 2018 ) في دول اتحاد المغرب العربي**

[1] ا، د،عبد العزيز شرابي،اتحاد المغرب العربي والأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية،مجلة الاقتصاد والمجتمع،العدد2008/5،ص17-18 .

**الجدول(1-2)-الاحتياطات:**

| السنوات | الدولة | تونس | الجزائر | ليبيا | إجمالي الدول المغاربية |
|---|---|---|---|---|---|
| 2009 | النفط الخام (مليار برميل) | 0,4 | 12,2 | 44,3 | 56,9 |
| | الغاز الطبيعي (مليار م3) | 65,0 | 4504,0 | 1557,0 | 6126,0 |
| 2010 | النفط الخام (مليار برميل) | 0,4 | 12,2 | 46,4 | 59 |
| | الغاز الطبيعي (مليار م3) | 65,0 | 4504,0 | 1549,0 | 6118 |
| 2011 | النفط الخام (مليار برميل) | 0,4 | 12,2 | 47,1 | 59,6 |
| | الغاز الطبيعي (مليار م3) | 65,0 | 4504,0 | 1495,0 | 6064 |
| 2012 | النفط الخام (مليار برميل) | 0,4 | 12,2 | 48,0 | 60,6 |
| | الغاز الطبيعي (مليار م3) | 65,0 | 4504,0 | 1547,0 | 6116 |
| 2013 | النفط الخام (مليار برميل) | 0,4 | 12,2 | 48,5 | 61,1 |
| | الغاز الطبيعي (مليار م3) | 65,0 | 4504,0 | 1532,0 | 6102 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 2014 | النفط الخام (مليار برميل) | 0,4 | 12,2 | 48,4 | 61 |
| | الغاز الطبيعي (مليار م3) | 65,0 | 4504,0 | 1505,0 | 6074 |
| 2015 | النفط الخام (مليار برميل) | 0,4 | 12,2 | 49,5 | 62,1 |
| | الغاز الطبيعي (مليار م3) | 65,0 | 4504,0 | 1495,0 | 6064 |
| 2016 | النفط الخام (مليار برميل) | 0,4 | 12,2 | 48,4 | 61 |
| | الغاز الطبيعي (مليار م3) | 65,0 | 4504,0 | 1505,0 | 6074 |
| 2017 | النفط الخام (مليار برميل) | 0,4 | 12,8 | 48,4 | 61,6 |
| | الغاز الطبيعي (مليار م3) | 65,0 | 4505,0 | 1505,0 | 6075 |
| 2018 | النفط الخام (مليار برميل) | 0,4 | 12,2 | 48,4 | 61 |
| | الغاز الطبيعي (مليار م3) | 65,0 | 4505,0 | 1505,0 | 6075 |

**المصدر:تم إعداد الجدول اعتمادا على:**

-التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC) ، 2019، ص ص 8-10-16-14.

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية 2009-2018.

**الجدول(2-2)-الإنتاج :**

| السنوات | الدولة | تونس | الجزائر | ليبيا | إجمالي الدول المغاربية |
|---|---|---|---|---|---|
| 2009 | النفط الخام (مليار برميل) | 0,4 | 12,2 | 44,3 | 56,9 |
| | الغاز الطبيعي (مليار م3 ) | 65,0 | 4504,0 | 1557,0 | 6126,0 |
| 2010 | النفط الخام (مليار برميل) | 0,4 | 12,2 | 46,4 | 59 |
| | الغاز الطبيعي (مليار م3 ) | 65,0 | 4504,0 | 1549,0 | 6118 |
| 2011 | النفط الخام (مليار برميل) | 0,4 | 12,2 | 47,1 | 59,6 |
| | الغاز الطبيعي (مليار م3 ) | 65,0 | 4504,0 | 1495,0 | 6064 |
| 2012 | النفط الخام (مليار برميل) | 0,4 | 12,2 | 48,0 | 60,6 |
| | الغاز الطبيعي (مليار م3 ) | 65,0 | 4504,0 | 1547,0 | 6116 |
| 2013 | النفط الخام (مليار برميل) | 0,4 | 12,2 | 48,5 | 61,1 |
| | الغاز الطبيعي (مليار م3 ) | 65,0 | 4504,0 | 1532,0 | 6102 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 2014 | النفط الخام (مليار برميل) | 0,4 | 12,2 | 48,4 | 61 |
| | الغاز الطبيعي (مليار م3) | 65,0 | 4504,0 | 1505,0 | 6074 |
| 2015 | النفط الخام (مليار برميل) | 0,4 | 12,2 | 49,5 | 62,1 |
| | الغاز الطبيعي (مليار م3) | 65,0 | 4504,0 | 1495,0 | 6064 |
| 2016 | النفط الخام (مليار برميل) | 0,4 | 12,2 | 48,4 | 61 |
| | الغاز الطبيعي (مليار م3) | 65,0 | 4504,0 | 1505,0 | 6074 |
| 2017 | النفط الخام (مليار برميل) | 0,4 | 12,8 | 48,4 | 61,6 |
| | الغاز الطبيعي (مليار م3) | 65,0 | 4505,0 | 1505,0 | 6075 |
| 2018 | النفط الخام (مليار برميل) | 0,4 | 12,2 | 48,4 | 61 |
| | الغاز الطبيعي (مليار م3) | 65,0 | 4505,0 | 1505,0 | 6075 |

**المصدر**:تم إعداد الجدول بالاعتماد على:

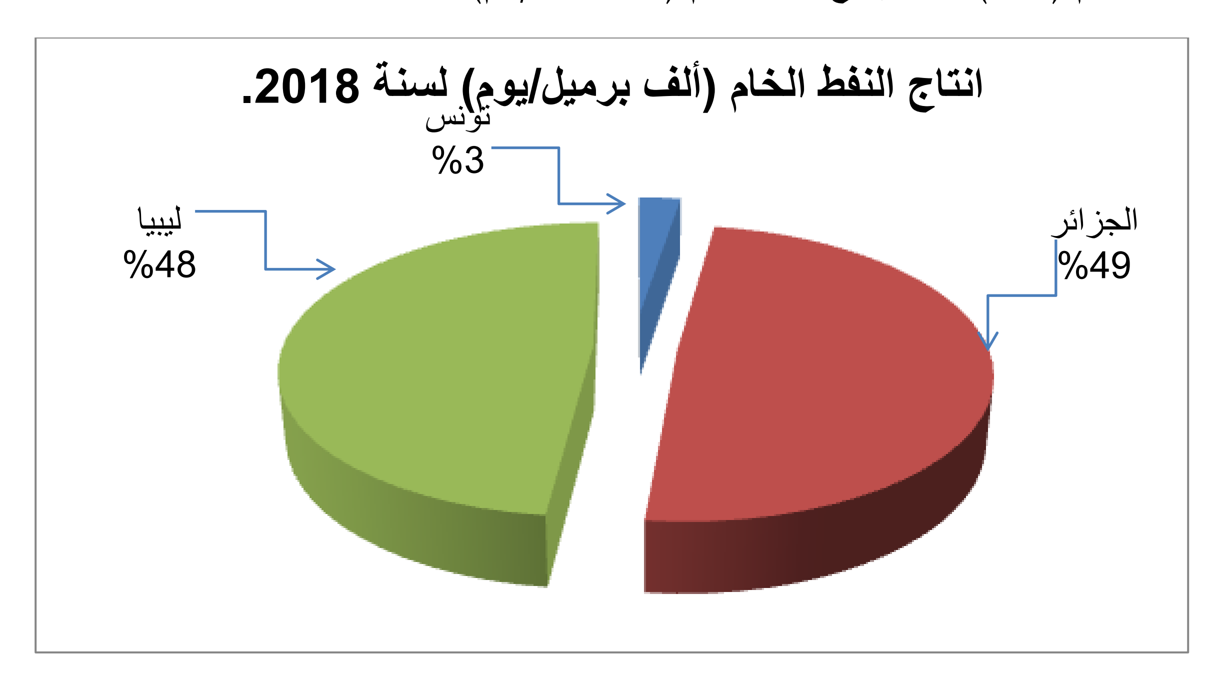
-التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC)،2019،ص28.

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،الملاحق الإحصائية،2009-2018 .

يعتبر النفط والغاز الطبيعي من أساسيات إقتصاد دول الاتحاد المغاربي ( تونس والجزائر وليبيا) وخاصة الجزائر بالنسبة لإنتاج النفط والغاز الطبيعي ، و ليبيا بالنسبة للاحتياط ، كما هو مبين في الشكل رقم(1) والشكل رقم (2) لإنتاج واحتياط النفط والغاز الطبيعي لسنة 2018.

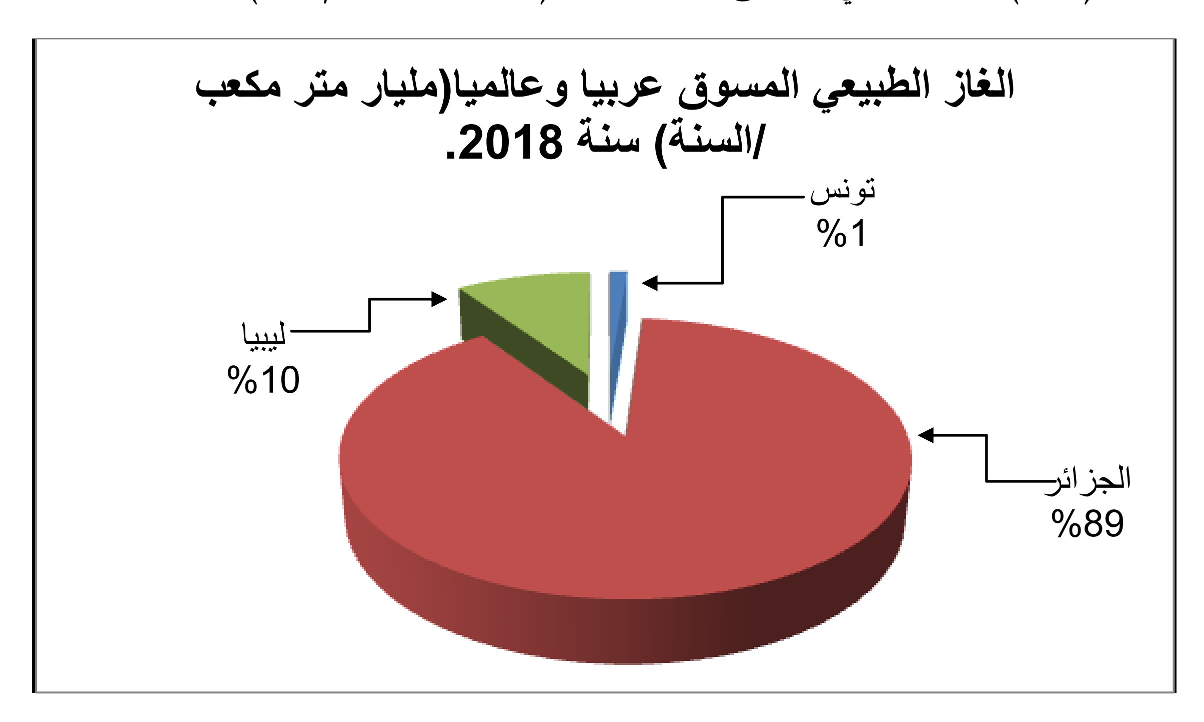
**الشكل رقم (1): يمثل نسبة إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي المسوق عربيا وعالميا لدول الاتحاد المغاربي. خلال سنة 2018**

**الشكل رقم (1-1): يمثل إنتاج النفط الخام (ألف برميل /يوم) لسنة 2018.**




**المصدر**: تم إعداد الشكل استنادا إلى معطيات الجدول (2-2) لسنة 2018.

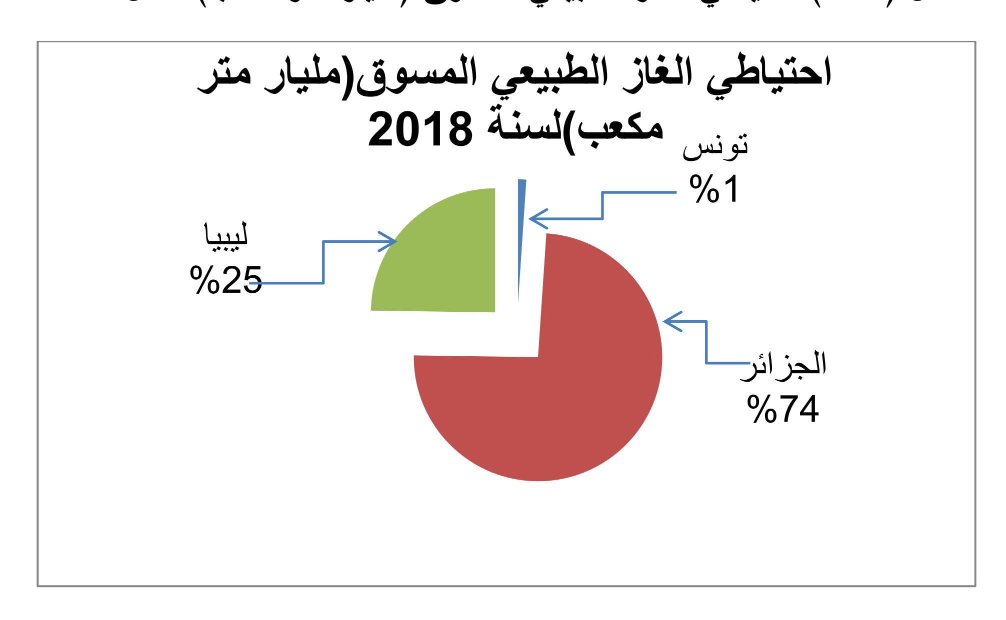
**الشكل (1-2):الغاز الطبيعي المسوق عربيا وعالميا (مليار متر مكعب /السنة):**




**المصدر**: تم اعداد الشكل استنادا الى معطيات الجدول (2-2) لسنة 2018.

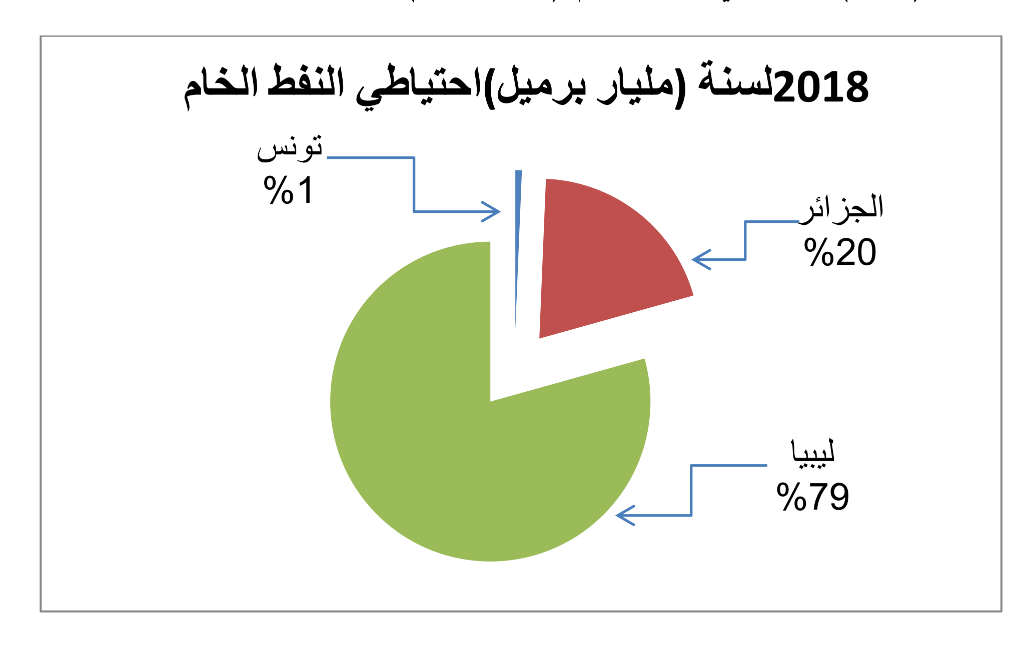
**الشكل رقم( 2):احتياطي النفط والغاز الطبيعي المسوق عربيا وعالميا لدول الاتحاد المغاربي خلال سنة 2018.**

**الشكل (2-1):احتياطي الغاز الطبيعي المسوق (مليار متر مكعب) خلال سنة 2018 .**




**المصدر**:تم إعداد الشكل اعتمادا على معطيات الجدول(1-1) لسنة 2018.

**الشكل (2-2): احتياطي النفط الخام (مليار برميل) لسنة 2018**




**المصدر**:تم إعداد الشكل اعتمادا على معطيات الجدول (1-1) لسنة 2018.

من خلال معطيات الجدول وبناءا على الأشكال السابقة نلاحظ أن الجزائر تحتل المرتبة الأولى في إنتاج النفط حيث بلغت نسبة إنتاجها خلال الفترة 2009 -2013 أكثر من 1200 ألف برميل/يوم وبدأت كمية الإنتاج تتناقص إلى أن وصلت إلى قيمة 970.0 ألف برميل / يوم ، ومع ذلك ظلت الجزائر تحتل المرتبة الأولى في إنتاجه ، فالاقتصاد الجزائري مرتبط بقوة بارتفاعات وانخفاضات سوق النفط الدولية حيث بلغت نسبته من إجمالي إنتاج الدول الأعضاء 49% لعام 2018، وقد بلغ إنتاج النفط الخام فقط في الدول العربية نحو 24.8 مليون برميل يوميا محققا بذلك نسبة ارتفاع تقدر بنحو 1.9% مقارنة بعام 2017، ويشكل إنتاج الدول العربية من النفط الخام ما يقارب 28.2%من الإنتاج العالمي ، وقدر احتياطها من النفط 12.2 مليار برميل طيلة الفترة 2009- 2018 ، وكانت ليبيا تحتل المرتبة الأولى في احتياط النفط بنسبة تقدر ب56.9 مليار برميل وبلغت نسبة الاحتياطي من إجمالي احتياطي الدول الأعضاء 79% من احتياطي النفط، لتأتي تونس في المرحلة الأخيرة من حيث الإنتاج

والاحتياط حيث قدر احتياطي الدول العربية من النفط الخام في نهاية عام 2017 بحوالي 714.4مليار برميل مشكلا انخفاضا نسبته 0.2% بالمقارنة بعام 2016 و 712.3 مليار برميل خلال سنة 2018 مشكلا انخفاضا نسبته 0.2% مقارنة بعام 2017 ، ويمثل احتياطي الدول العربية في عام 2018 نحو 57.1% من الاحتياطي العالمي البالغ 1248.1 مليار برميل .كما شهد الغاز الطبيعي المسوق في الجزائر تذبذبا في الفترة 2009-2018 حيث بلغ نسبة 92.3 مليار متر مكعب /السنة مقارنة بليبيا التي بلغت نسبة الغاز الطبيعي المسوق خلال هذه الفترة 9.8 مليار متر مكعب /سنة في سنة 2018 وأخيرا تونس التي بلغت سنة 2018 نسبة الغاز الطبيعي المسوق فيها 1.3 مليار متر مكعب /السنة، وكانت تمتلك الجزائر احتياط من الغاز الطبيعي يفوق 4500 مليار متر مكعب خلال فترة2009 -2018 حيث بلغت نسبة احتياطها 4505 مليار متر مكعب في سنة 2018 ، وكانت نسبة احتياطها من إجمالي احتياط الدول الأعضاء 74% من احتياطي الغاز الطبيعي ، مقارنة بليبيا التي بلغ احتياطها من الغاز الطبيعي 1505مليار متر مكعب في سنة 2018 ،ونسبتها من إجمالي احتياط الدول الأعضاء 25% من احتياطي الغاز الطبيعي المسوق ، وأخيرا تونس بنسبة 65.0 مليار متر مكعب .

أما احتياطي الغاز الطبيعي في الدول العربية في عام 2016 بلغ نحو 54.1 تريليون متر مكعب ، مشكلا نسبة 27.6% من الاحتياطي العالمي، حيث شهد احتياطي الغاز الطبيعي في الدول العربية في عام 2018 ارتفاعا طفيفا أيضا مقارنة بعام 2017 أي بنسبة 0.6% ليصل إلى 54.6 تريليون متر مكعب ، مشكلا نسبة 27.1% من الاحتياطي العالمي، ومن جهة أخرى بلغ إنتاج الغاز الطبيعي المسوق في الدول العربية مايقرب من 597.2 مليار متر مكعب من الدول الأعضاء في اوابك ،أي ما يشكل 94.2 % من إنتاج الدول العربية.

وفيما يخص النشاط الاستكشافي خلال عام 2018 ،حققت الدول العربية 112 اكتشافا جديدا ،منها 76 اكتشافا للنفط ،36 اكتشافا للغاز الطبيعي ومن ضمن هذه الاكتشافات 109 اكتشافا جديدا في

الدول الأعضاء في اوابك منها 75 اكتشافا للنفط و34 اكتشافا للغاز الطبيعي .[1]

إن بلدان المغرب العربي متقاربة من الناحية الجغرافية ومتنوعة من الناحية الاقتصادية ، فالجزائر اكبر اقتصاد في المنطقة فهي من فئة الدخل المتوسط التي تحتل مكانة مهمة في تصدير الغاز والنفط لكنها تواجه تحديات اقتصادية كلية مهمة بسبب انخفاض أسعار النفط في 2014 ولا تزال الحرب الأهلية منذ 2011 في ليبيا وهي أيضا من اكبر البلدان المصدرة للنفط والغاز وتنتمي الى الشريحة العليا في فئة الدخل المتوسط .[2]

أما المحروقات (النفط والغاز الطبيعي) فتعتبر من أساسيات وركائز الاقتصاد الوطني باعتبارها الممول الرئيسي لخطط التنمية لمختلف النشاطات القطاعية للدولة بالإضافة إلى تزويد الاقتصاد بالطاقة الضرورية من اجل نمو متكامل ودائم. حيث ساهم النفط والغاز الطبيعي في الجزائر ، في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية غير مسوقة خلال أربع عقود الأخيرة ، واستخدمت عائداته لتحديث البنية التحتية ، وخلق فرص العمل ، وتحسين مؤشرات التنمية البشرية . حيث أتيحت الفرص لإحداث تبادل بين دول الاتحاد المغاربي، فرغم تنوع العلاقات المغاربية التعاونية فإن هناك قدرا من عدم التوازن في هذه العلاقات وما تتضمنه من مجالات مختلفة ، أي هناك تركيز نسبي أعلى للتعامل مع دولة دون أخرى، لكن علاقة الجزائر بالمغرب يغلب عليها سمة الصراع والتنافس فتسبب في نزاع عسكري بسبب قضية الحدود بينهما خاصة قضية الصحراء الغربية ، فالصحراء الغربية تمثل عائق أمام العمل الوحدوي العربي خاصة في وجه قيام وتطور اتحاد المغرب العربي إذ سعت البوليساريو والجزائر إلى عزل المغرب إلى باقي الأقطار، وبهذا فالصحراء الغربية تمثل المتغير الأصعب في معادلة اتحاد المغرب العربي كونها محور الخلاف بين الجزائر والمغرب ، فأزمة الصحراء الغربية تمنع تطوير المبادلات بين تونس والجزائر وليبيا ، وهو ما بقي تأثيره إلى يومنا هذا ، فالتكامل بين المغرب والجزائر يمثل شرط أساسي من شروط الاتحاد المغاربي.

---

[1]–منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول اوابك،التقرير الإحصائي السنوي .2019

[2]–صندوق النقد الدولي ،الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي مصدر للنمو لم يستغل بعد، ص1.

وعليه فان تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول اتحاد المغرب العربي في مجال الموارد الطاقوية ينبغي عليها تطوير علاقاتها التجارية لسد حاجيات المغرب وموريتانيا من النفط المغاربي مما سيخفض من تكاليف النقل ، وكذا توحيد جهود التنقيب على جيوب جديدة ،وهذا ما سيقلص من عبء الاستثمار وسيساعد على الاستفادة من المعلومات المتبادلة بين الاقطار.

**الفرع الثاني :الموارد المعدنية:**

تزخر أراضي منطقة المغرب العربي بموارد معدنية كبيرة ومتنوعة ، وأهم مايميز هذه الثروات في هذه المنطقة هو توزيعها الجغرافي الذي يساعد ويشجع على قيام التعاون والتكامل، خاصة إذا علمنا أن جزءا كبيرا من هذه الثروات متواجد بالقرب من المناطق الحدودية المشتركة بين البلدان الخمسة ، وهو الأمر الذي يدفع إلى قيام تعاون مشترك من اجل استغلال هذه الثروات ، بقيام مشاريع مشتركة ومتكاملة.

يمتلك التكامل الاقتصادي المغاربي مجموعة من المعادن كالفوسفات، والحديد، والنحاس والذهب وغيرها، وتشير تقديرات التقارير الإحصائية من 2009 إلى عام 2018 إلى تطور إنتاج أهم المعادن في الدول الأعضاء وهذا ما سنوجزه في الجداول التالية :

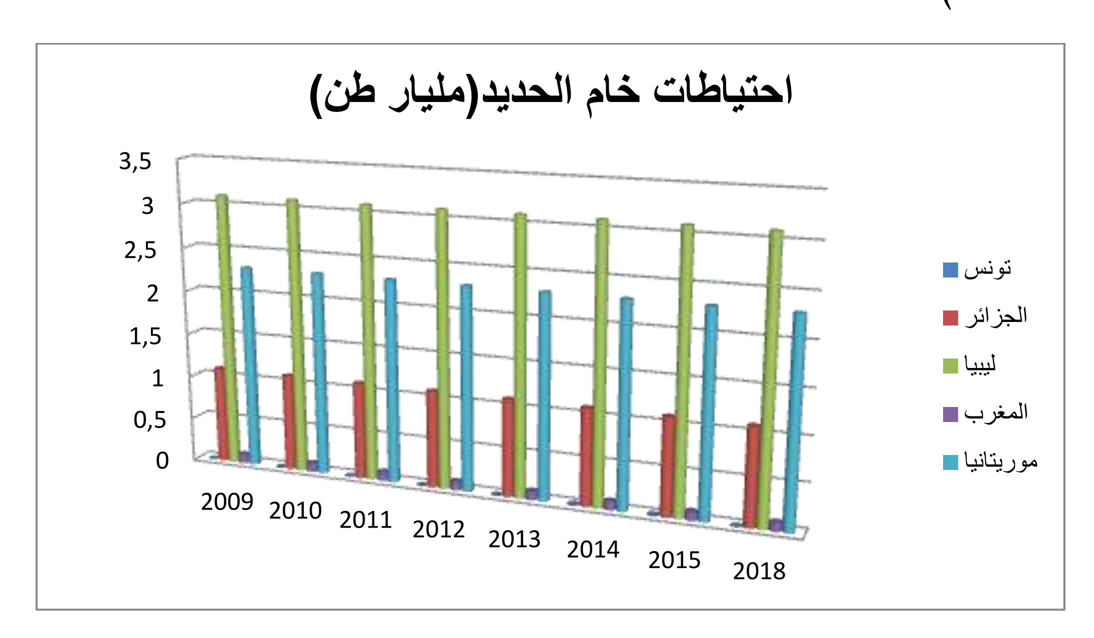
**1- جدول رقم (3): احتياطات خام الحديد والطاقة الإنتاجية لاستخراج خام الحديد وأهم الثروات المعدنية لدول اتحاد المغرب العربي :**

**جدول رقم (1-3)-احتياطات خام الحديد (مليار طن) لدول اتحاد المغرب العربي للفترة (2009-2018).**

| الدول \ السنوات | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تونس | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| الجزائر | 1,2 | 1,1 | 1,1 | 1,1 | 1,1 | 1,1 | 1,1 | 1,1 |
| ليبيا | 3,1 | 3,1 | 3,1 | 3,1 | 3,1 | 3,1 | 3,1 | 3,1 |
| المغرب | 0,1 | 0,1 | 0,1 | 0,1 | 0,1 | 0,1 | 0,1 | 0,1 |
| موريتانيا | 2,3 | 2,3 | 2,3 | 2,3 | 2,3 | 2,3 | 2,3 | 2,3 |

**المصدر**:من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الملاحق الإحصائية (2009-2018).

**الشكل رقم (1-3): تطور احتياطات خام الحديد (مليار طن ) لدول اتحاد المغرب العربي خلال الفترة (2009-2018).**



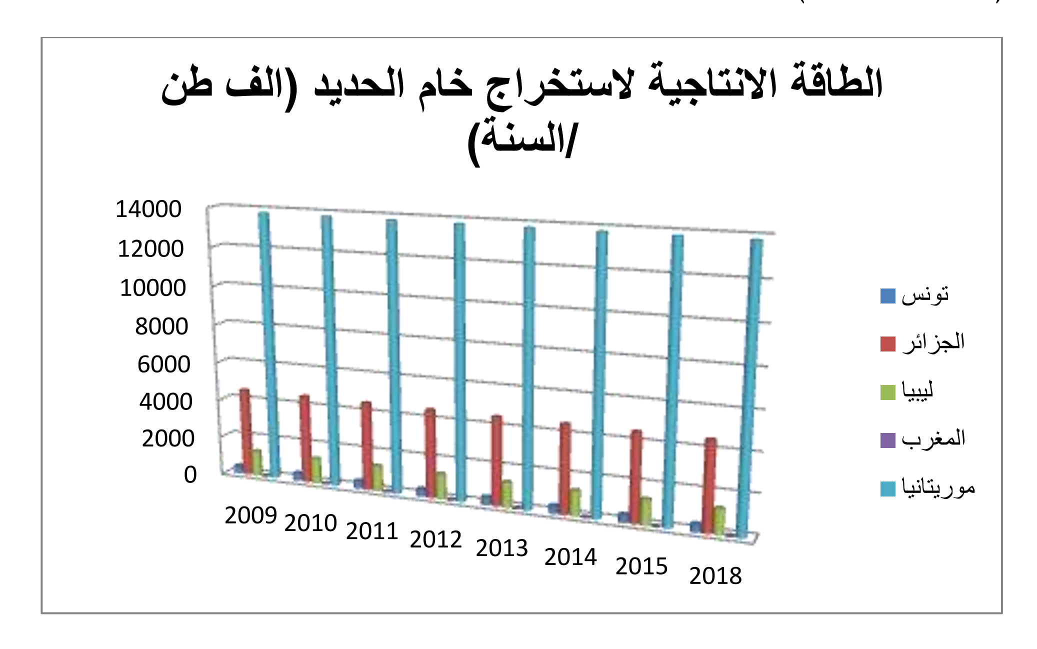

**المصدر**:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول(1-3).

**جدول رقم (2-3 ): الطاقة الإنتاجية لاستخراج خام الحديد(ألف طن /السنة) لدول اتحاد المغرب العربي للفترة (2009-2018).**

| السنوات / الدول | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تونس | 390 | 390 | 390 | 390 | 390 | 390 | 390 | 390 |
| الجزائر | 4549 | 4549 | 4549 | 4549 | 4549 | 4549 | 4549 | 4549 |
| ليبيا | 1300 | 1300 | 1300 | 1300 | 1300 | 1300 | 1300 | 1300 |
| المغرب | 8,1 | 8,1 | 8,1 | 8,1 | 8,1 | 8,1 | 8,1 | 8,1 |
| موريتانيا | 13797 | 13797 | 13797 | 13797 | 13797 | 13797 | 13797 | 13797 |

**المصدر** : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد،الملاحق الإحصائية للفترات (2009-2018).

**الشكل رقم (2-3): يمثل تطور الطاقة الإنتاجية لاستخراج خام الحديد (ألف طن /السنة) خلال سنة (2009-2018) .**




**المصدر**:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول(2-3).

من خلال معطيات الجدول رقم (1) و(2) ومن خلال الشكلين المرافقين نلاحظ أن احتياط خام

الحديد مرتفع في ليبيا في سنة 2009 بلغ نسبة 3.1 ألف طن طيلة فترة 2009-2018 ثم تليها موريتانيا والجزائر والمغرب بنسبة 2.3 ألف طن ، و1.1 ألف طن ،و0.1 ألف طن على التوالي خلال نفس الفترة ،أما بالنسبة للطاقة الإنتاجية لاستخراج خام الحديد فموريتانيا تحتل المرتبة الأولى ب13797 ألف طن طيلة الفترة 2009-2018 فهي تمتاز بتنوع ثروتها المعدنية خاصة الحديد ، تليها الجزائر بنسبة 4549الف طن ثم ليبيا بنسبة 1300 ألف طن ،ثم تونس بنسبة 390 ألف طن وأخيرا المغرب بنسبة 8.1 ألف طن خلال نفس الفترة .

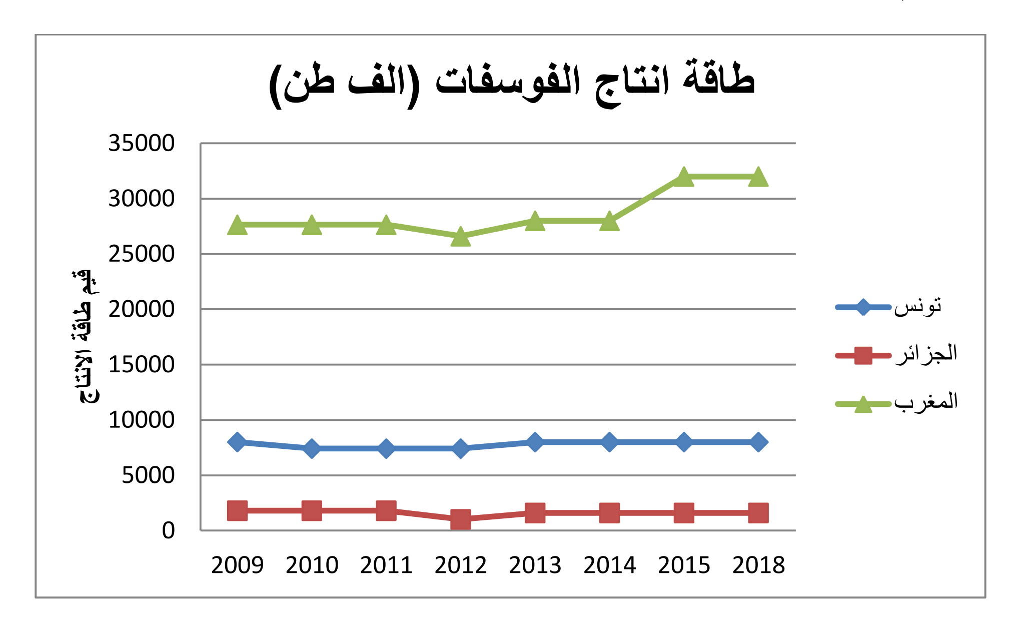
وحسب تقديرات 2009-2018 حول الطاقة الإنتاجية لاستخراج خام الحديد واحتياط خام الحديد فإن توفر كل هذه الامكانيات واختلافها من دولة لأخرى اكبر دليل على إمكانية وايجابية الاندماج والتكامل نظرا للتفرغ الكبير لمنتجات الحديد ، وبما انه أساس الصناعات الثقيلة، فالأمم المتحضرة أكثر استخداما للصلب ، وتمتلك الدول العربية نصيبا لا بأس به من احتياطات خام الحديد ، إضافة إلى الجهود المنفردة تبقى دائما مضطربة وغير كافية مالم تتكامل الأقطار المغاربية في جميع قطاعاتها .

**جدول رقم(3-3): طاقة إنتاج الفوسفات (ألف طن) لكل من تونس والجزائر والمغرب للفترة (2009-2018).**

| السنوات / الدول | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تونس | 8005 | 7409 | 7409 | 7409 | 8000 | 8000 | 8000 | 8000 |
| الجزائر | 1798 | 1798 | 1798 | 1017 | 1600 | 1600 | 1600 | 1600 |
| المغرب | 27638 | 27638 | 27638 | 26603 | 28000 | 28000 | 32000 | 32000 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،الملاحق الإحصائية للفترات (2009-2018).

**الشكل رقم (3-3): يمثل الشكل طاقة إنتاج الفوسفات (ألف طن ) لتونس والجزائر والمغرب للفترة (2009-2018).**




**المصدر:** من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (3-3).

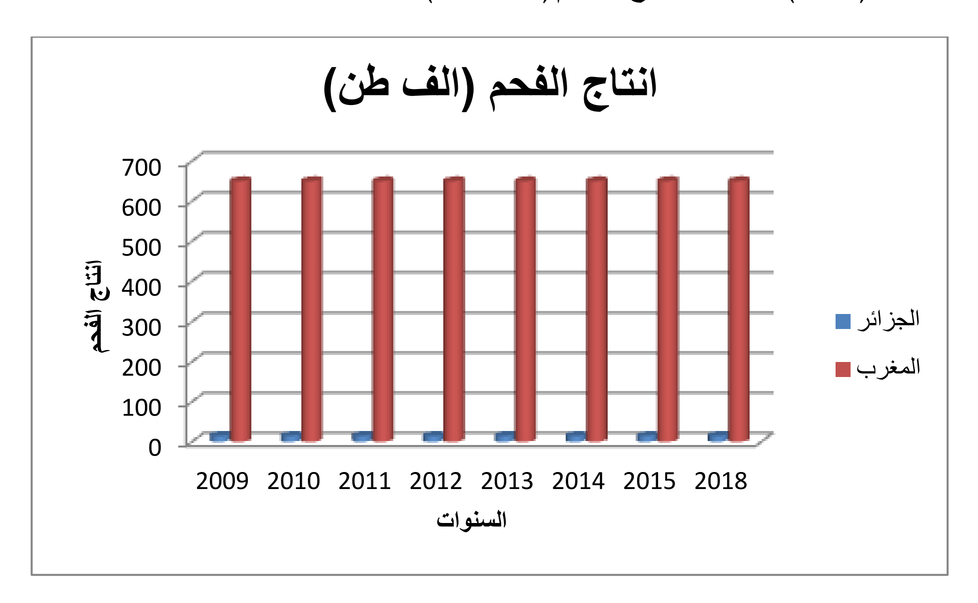
من خلال الشكل(3-3) نلاحظ أن المغرب يتمتع بميزة نسبية قوية في إنتاج واحتاط الفوسفات ومشتقاته فالمغرب هو ثالث مصدر عالمي ويتوفر على 75% من الاحتياطي العالمي، ففي فترة 2009-2011 كانت قيمته مرتفعة بنسبة27638 ألف طن ثم انخفض في سنة 2012 ليصل إلى قيمة 26603 ألف طن بسبب تزايد الطلب على الموارد المتخصصة في الطاقة والإنتاج ، ثم شهد تطور في الفترة 2015-2018 حيث بلغ قيمة 32000 ألف طن، ثم تليها تونس بقيمة قدرها 8005 ألف طن في سنة 2009 وانخفض قليلا إلى غاية 2012 حيث بلغت نسبة 7409 ألف طن من طاقة إنتاج الفوسفات ثم ارتفعت نسبته واستمرت في الزيادة إلى غاية 2018 حيث بلغت نسبته 8000 ألف طن ، وأخيرا الجزائر التي كانت تحتل المركز السادس عالميا وتمتلك احتياطات لكنها لم تستغل بشكل كبير فقد كانت نسبتها 1600 ألف طن خلال سنة 2018 ، لذلك فإن امكانيات التكامل في هذا المجال تعني أولا توحيد السياسات التجارية فهي أساس التكامل في هذا المجال إضافة إلى تجنب الخلافات خاصة بين الجزائر والمغرب ، والسعي إلى فتح الحدود فيما بينهما .

**جدول رقم(4-3):تطور إنتاج الفحم (ألف طن) للجزائر والمغرب خلال الفترة (2009-2018) :**

| السنوات / الدول | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | 15 | 15 | 15 | 15 | 15 | 15 | 15 | 15 |
| المغرب | 650 | 650 | 650 | 650 | 650 | 650 | 650 | 650 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،الملاحق الإحصائية ،(2009-2018).

**الشكل (4-3): تطور إنتاج الفحم(ألف طن ) لكل من الجزائر والمغرب خلال فترة (2009-2018).**




**المصدر**:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (4-3) .

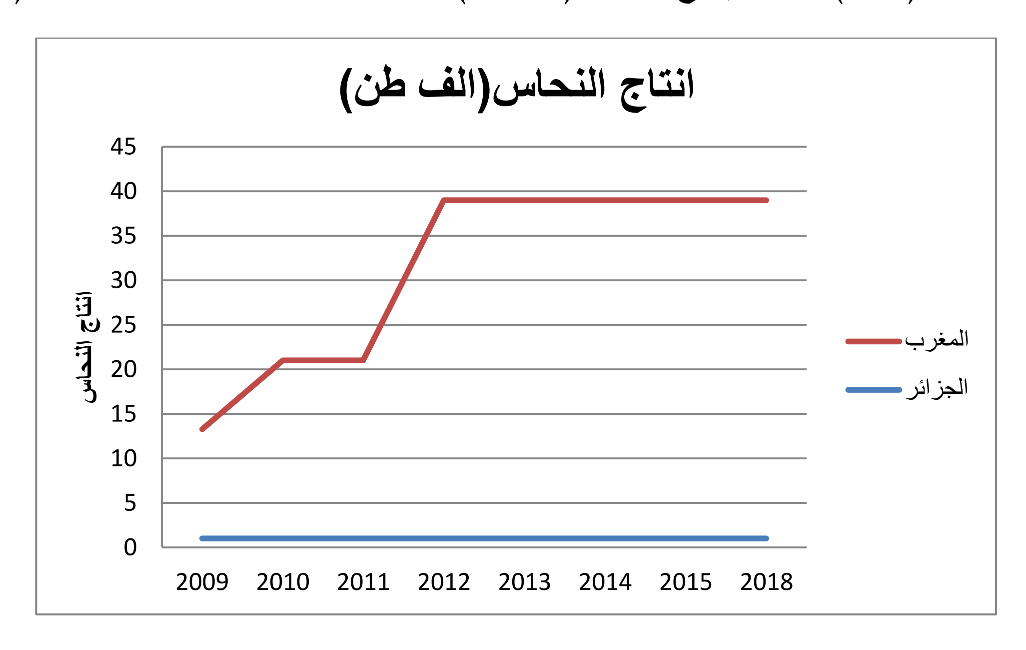
نلاحظ من خلال الشكل (4-3)أن الفحم الحجري يتواجد في كل من الجزائر و المغرب حيث هذه الأخيرة تحتل المرتبة الأولى في إنتاج الفحم بنسبة 650 ألف طن من إجمالي إنتاج الفحم خلال الفترة 2009-2018 ، أما الجزائر فقد كان إنتاجها بالنسبة للفحم ضئيل جدا بلغ نسبة 15الف طن خلال هذه الفترة إلا أن تصديرها للنفط يمكن أن يغطي افتقارها للفحم .

**جدول رقم (5-3): تطور إنتاج النحاس(ألف طن) للجزائر والمغرب خلال الفترة (2009-2018).**

| | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| المغرب | 12,27 | 20 | 20 | 38 | 38 | 38 | 38 | 38 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،الملاحق الإحصائية ،(2009-2018).

**الشكل (5-3): تطور إنتاج النحاس(ألف طن) لكل من الجزائر والمغرب خلال فترة (2009-2018).**




**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول(5-3).

من خلال الشكل (5-3) نلاحظ أن المغرب تتوفر على ثروة مهمة وهي النحاس فهو يتواجد في كل من المغرب والجزائر بحيث إن إنتاج النحاس في المغرب كان متوسط في سنة 2009 بلغ قيمة 12.27 ألف طن من مجموع الإنتاج العالمي مقارنة بالفترة 2010-2011 حيث بلغت نسبته 20الف طن ثم شهد ارتفاع مستمر في الفترة 2012-2018 بنسبة 38 ألف طن ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة الطلب المحلي في الأسواق ، مما يتيح لها فرصة تصديره إلى الجزائر مقابل استيراد الغاز الطبيعي لأن الجزائر تتوفر على النفط والغاز الطبيعي لكن لديها نسبة النحاس ضئيلة جدا قرابة الانعدام تتراوح بين 1 ألف

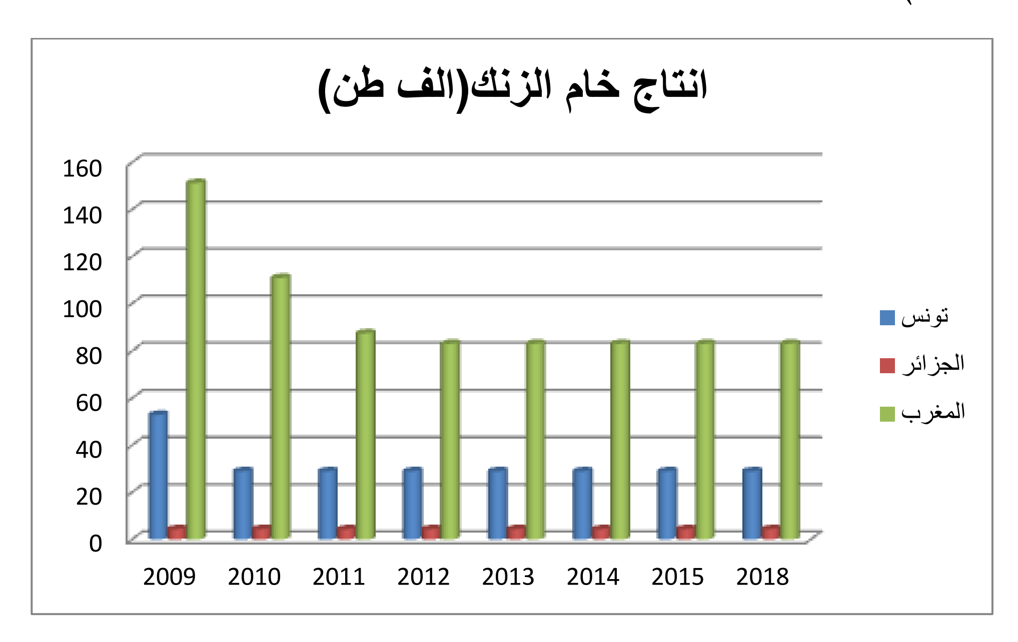
طن وكانت ثابتة ومستمرة خلال هذه الفترة .

**جدول رقم (6-3): إنتاج خام الزنك (ألف طن) لكل من الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (2009-2018).**

| السنوات / الدول | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تونس | 53 | 29 | 29 | 29 | 29 | 29 | 29 | 29 |
| الجزائر | 4,4 | 4,4 | 4,4 | 4,4 | 4,4 | 4,4 | 4,4 | 4,4 |
| المغرب | 151,3 | 111 | 87,4 | 83 | 83 | 83 | 83 | 83 |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد،الملاحق الإحصائية (2009-2018).

**الشكل (6-3): تطور إنتاج خام الزنك (ألف طن) لدول اتحاد المغرب العربي خلال الفترة الممتدة (2009-2018) .**




**المصدر**:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول(6-3).

نلاحظ من خلال معطيات الجدول وبناءا على الشكل(6-3) أن الزنك في المغرب كان في تطور ملحوظ بقيمة 151.3 ألف طن من إجمالي الإنتاج في سنة 2009 ،ثم تدهور فقد كان في سنة 2010

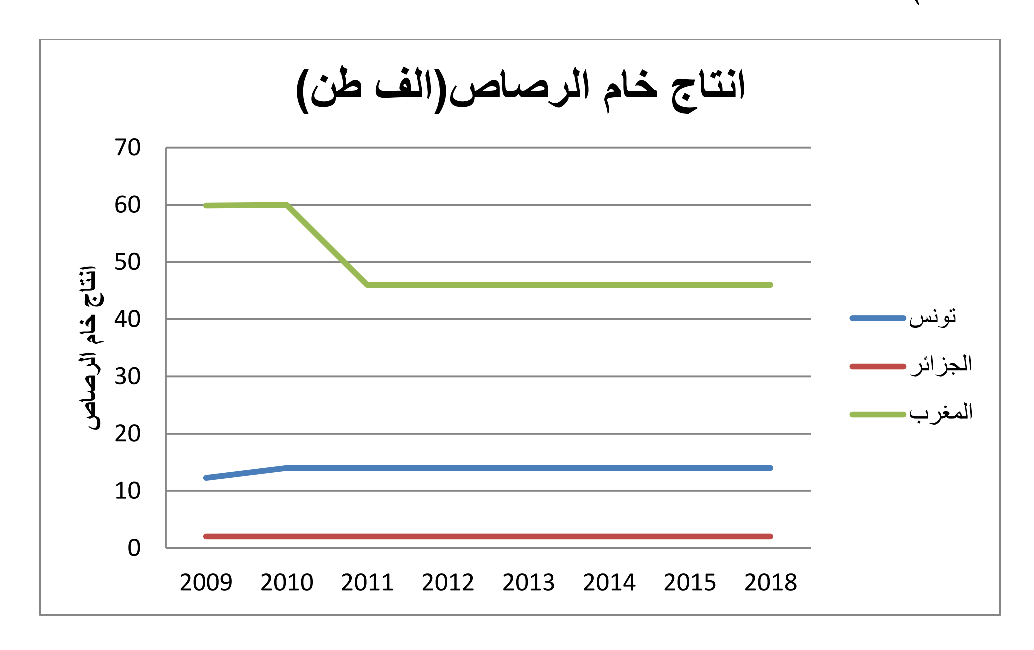
بقيمة 111 ألف طن ليصل إلى 83 ألف طن وهذا في فتراته الأخيرة إلى غاية 2018 ،تأتي بعده تونس حيث كان إنتاج خام الزنك متوسط بقيمة 53 ألف طن ،تليها الجزائر بنسبة 4.4 ألف طن نسبة ثابتة ومستمرة طيلة الفترة من 2009-2018 .

**جدول رقم (7-3): إنتاج خام الرصاص(ألف طن) لدول اتحاد المغرب العربي خلال الفترة (2009-2018).**

| السنوات / الدول | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تونس | 12,27 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 |
| الجزائر | 2 | 2 | 2 | 2 | 2 | 2 | 2 | 2 |
| المغرب | 59,9 | 60 | 46 | 46 | 46 | 46 | 46 | 46 |

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد،الملاحق الإحصائية (2009-2018).

**الشكل (7-3): تطور إنتاج خام الرصاص(ألف طن) لكل من (الجزائر ،تونس والمغرب) خلال الفترة (2009-2018).**




**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (7- 3 ).

نلاحظ كذالك من خلال الشكل( 7 -3) أن المغرب تحتل المرتبة الأولى في إنتاج خام الرصاص فقد

قدر ب 59.5 ألف طن من إجمالي الإنتاج لدول الاتحاد الخمس في سنة 2009 وشهد تطور بنسبة قليلة في سنة 2010ليصل إلى 60 ألف طن ثم تراجع خلال الفترة 2011–2018 وهذا بسبب ضعف الصناعة التحويلية للإنتاج وبقي مستمرا طيلة هذه الفترة حيث بلغ 46 ألف طن ،أما بالنسبة لتونس والجزائر فقد كانت ضئيلة جدا بلغت نسبتيهما خلال الفترة 2009–2018 نسبة 14 ألف طن بالنسبة لتونس و2 ألف طن بالنسبة للجزائر.

بناءا على إحصاءات (2009–2018) في ما يخص الثروات المعدنية المتوفرة في الدول الأعضاء لاتحاد المغرب العربي يمكن القول أن السبيل الوحيد لتحقيق الاستقلال الصناعي المغاربي يبقى رهين توحيد برامج خاصة بالحديد والفولاذ ، و بقية المعادن الأخرى ، بالإضافة إلى خلق اندماج أفقي وعمودي متكامل، يتيح لبلدان المنطقة إمكانية التحكم في صناعتها الثقيلة والخفيفة مثل صناعة السيارات والآلات الحديدية وغيرها، فصناعة الحديد والصلب بإمكانها أن تكون قاطرة النمو في الجزائر وبديلا مقبولا ومهما لصناعة النفط والغاز الطبيعي أو رافدا لها يوفر دخلا إضافيا لمنتجاتها أو يوفر على الأقل تكاليف باهضة لتنفقها في استيراد الحديد من الخارج فصناعة الحديد والصلب تحتاج إلى يد عاملة كثيرة مؤهلة والى مناجم للحديد وهذا ما يتوفر جليا في كل من الجزائر بنسبة معتبرة و في موريتانيا بنسبة كبيرة مما يتيح لها فرصة التبادل بين المغرب وباقي دول الاتحاد، فإن قطاع الموارد المعدنية يعتبر من بين القطاعات التي أصبحت تلعب دورا مهما في تحقيق التنمية وركيزة أساسية لعدة قطاعات سواء زراعية أو صناعية ، ويظهر ذلك من خلال حجم الإنتاج في الدول العربية لمختلف الموارد المعدنية ، فنجد موريتانيا بلد في الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط وباعتبارها بلدا مهما في إنتاج الحديد الخام ، فهي تواصل تحقيق نمو سريع نسبيا لكنها تواجه التغلب في أسعار المعادن ، ويمر المغرب ثاني اكبر اقتصاد في المنطقة بمرحلة من التحول التدريجي والمغرب بلد متوسط الدخل يتسم بتنوع اقتصادي جيد نسبيا ، ورغم مكانته المهمة في المنطقة كمصدر للمنتجات الزراعية والسيارات والأسمدة ، فهولا يزال معرضا لتقلب الناتج الزراعي والطلب الخارجي، وأخيرا تونس وهي بلد صغير من البلدان متوسطة الدخل . وفي السنوات الأخيرة

شهد كل من المغرب وتونس تحسنا في مستوى جودة المنتجات وتنوع الصادرات ، بينما ظل المستوى ثابتا عموما

في موريتانيا وتراجع في

الجزائر، ونتيجة لذلك ازداد تغلغل المغرب وتونس ازديادا كبيرا في أسواق الصادرات مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة ، ولكن بخلاف المعادن والوقود لاتزال جودة المنتجات التصديرية لبلدان المغرب العربي اقل عموما منها في اقتصادات الأسواق الصاعدة و الاقتصادات النامية الأخرى ، لا سيما السلع في قطاعات الصناعة التحويلية والنقل، فالتجارة فيما بين بلدان المغرب العربي تتكون من تدفقات أساسية قليلة ، ففي عام 2016 شكل عدد قليل من التدفقات السلعية الجزء الأكبر من التجارة الإقليمية، صادرات الغاز والنفط من الجزائر إلى المغرب وتونس، وصادرات الحديد والصلب من المغرب إلى الجزائر، وصادرات الحديد والصلب من تونس إلى الجزائر .

ومنه يمكن القول أن مسألة تحقيق التكامل بالدول المغاربية عملية تتعدى الامكانيات القطرية وتتطلب توحيد الجهود والاستفادة من الموارد المتاحة على مستوى الاتحاد المغاربي، فكل من الجزائر والمغرب يسعيان إلى تحقيق اقتصاد وطني ناجح من خلال التعامل مع الدول الغربية إلا أن التبادلات التجارية الخارجية لكليهما تبقى عاجزة ، أما المبادلات فيما بينهما فهي تشهد عجز لصالح الجزائر، وقد عرفت هذه المبادلات انطلاقة جديدة لكن إغلاق الحدود البرية شكل حاجزا جديدا يحول دون ارتقاء هذه المبادلات فتكون مبيعات الجزائر للمغرب من منتجات الطاقة أجزاء من الحديد، الفولاذ ومنتجات خام من أصل معدني في حين أن واردات الجزائر من المغرب تتسم بتنوع نسبي الرصاص الخام ، إلا أن هذه المبادلات وان كانت بأكثر من هذه فهي لا تحرك ضمن الاتحاد إلا العجز والرجوع إلى الوراء، رغم أنهما يوقعان على الاتفاقيات والاجتماعات المبرمة إلا انه يبقى كله حبر على ورق ، فلا يزال اتحاد المغرب العربي معطلا منذ سنوات بسبب الخلافات بين البلدان الأعضاء لاسيما بين الجزائر والمغرب كان سببها قضية الصحراء الغربية التي كانت تمثل عائقا أمام العمل الوحدوي العربي ، وكذلك المتغير الأصعب في معادلة اتحاد المغرب العربي كونها محور الخلاف بين الدولتين ، بالإضافة إلى قضية لوكربي التي

ظهرت بين ليبيا وبعض الدول الغربية مما ترتب عنها فرض حصار جوي عليها ، والتزام الدول المغاربية بالتقييد به خلف أزمة حادة داخل اتحاد المغرب العربي فهذه الأزمة من ابرز ماعرقل مسيرة الاتحاد المغاربي .

فرغم توفر كل هذه الامكانيات في منطقة المغرب العربي إلا أنها توجد مجموعة من العقبات التي تعترض مسار التكامل الاقتصادي بين دول الأعضاء فبعضها يعود سببه إلى الخلافات السياسية والبعض الآخر يعود إلى تغليب المصالح القطرية على حساب المصالح الإقليمية المشتركة، وكذلك أدت التهديدات الإرهابية إلى تشديد الضوابط الحدودية ولا تزال الحدود الممتدة على مسافة 1000 ميل بين الجزائر والمغرب مغلقة منذ عام 1994 مما أدى إلى مزيد من التأخرات في حدوث أي تقدم نحو التكامل الاقتصادي فيما بينها ، لكن في الآونة الأخيرة دعت مجموعات مختلفة إلى إحياء اتحاد المغرب العربي ، وكذلك ضعف شبكة النقل البري والجوي الإقليمية في المغرب العربي حاجزا كبيرا أمام الاندماج التجاري وتوجد أربع وسائل نقل بين بلدان المغرب العربي : البحر والجو والبر والسكك الحديدية وتعد جميع وسائل النقل بخلاف النقل البحري غير متطورة بالدرجة الكافية ولا يوجد سوى طريق سريع تجاري واحد للربط بين جميع البلدان المغاربية وهو طريق القاهرة داكار السريع ولكن غلق الحدود بين المغرب والجزائر يستحيل معه نقل السلع برا من ليبيا وتونس والجزائر إلى المغرب وموريتانيا . وبالرغم من وجود طرق سكك حديدية محلية في الجزائر والمغرب وتونس، تتوقف الخطوط الحديدية عند الحدود أيضا ، مما يحول دون وجود شبكة سكك حديدية بين الشرق والغرب ، فمن اجل تفعيل الاتحاد من جديد لا بد من إعادة بناء وعي وحدوي وثقافة موحدة بين الشعوب المغاربية باعتبارها دول عربية تشترك في خلفية تاريخية واحدة مع ضرورة تجاوز جميع الخلافات خاصة السياسية.

**الفرع الثالث:مستقبل التعاون الاقتصادي المغاربي.**

لا شك أن تطور الجهود والتعاون الاقتصادي بين أقطار المغرب العربي،وضآلة ما حققه هذا التعاون في المجالات التجارية والصناعية وغيرها بين الدول الأعضاء ،والوضع الذي وصلت إليه تلك الجهود

يدفع إلى التساؤل عن مستقبل هذا التعاون وآفاقه .والذي يمكن أن يلخص في النقاط التالية:

1-أن محاولات التعاون الاقتصادي بين أقطار المغرب العربي تعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح من ناحية تهيئة تلك الأقطار لتعاون اقتصادي أكثر شمولا مع بقية الأقطار العربية.

2-إن ما يمكن استنتاجه في الوقت الحاضر من تطورات التعاون الاقتصادي بين أقطار المغرب العربي، والأوضاع العامة في هذه الأقطار هو أن دول المغرب العربي ليست متهيئة بشكل كامل لتقبل المساهمة في الوحدة الاقتصادية العربية الشاملة ، إلا أن الظروف العامة المحيطة بالأمة العربية قد جعلت البدء باتصالات ، وفتح حوار بين أقطار المشرق والمغرب العربي من اجل معرفة امكانيات تنسيق جهود التعاون الاقتصادي بينهما،واستفادة الطرفين من تجارب بعضهما البعض ضرورية، وفي اعتقادنا إن مجالات التعاون متوفرة. كما أن نقاط الاختلاف والمشاكل المعرقلة موجودة ،إلا أننا نؤمن بان التفكير الجاد والنية الحسنة قادران على تذليل تلك العقبات.

3-إن الظروف الخاصة بتطور التعاون الاقتصادي المغاربي ،والتي تدفع إلى الاتجاه نحو التعاون الاقتصادي العربي تتلخص بكون التعاون المغاربي لم يحقق غير نتائج ضئيلة منذ بدايته، وتوصل المغرب إلى موقف من التنسيق التجاري سبق وان طبقته السوق العربية المشتركة منذ عام 1965،هذا بالإضافة إلى المصاعب التي تحدث من جراء تركيب أطراف التعاون المغاربي ،والتي تجعل من الممكن حسم هذه المشاكل في إطار تعاون عربي شامل.

4-لاشك أن تطور أقطار المغرب منذ الاستقلال قد أدى إلى تقليص الكثير من الحواجز التي كانت السيطرة الأجنبية قد وضعتها أمام اتصالها مع الأمة العربية بصورة عامة وان ما تعرض له العرب من هجوم الاستعمار الاستيطاني في فلسطين قد عزز الارتباطات القومية ،كما أن الهزيمة قد هزت العرب مشرقا ومغربا ، وأشعرتهم بوحدة الظروف والمصير.[1]

[1]-د-دمان ذبيح محمد ،التكامل الاقتصادي المغاربي-الواقع والآفاق،مجلة جامعة قسنطينة،العدد 8 ج1،السنة جوان 2017،ص ص324-325.

**خلاصة الفصل :**

تبين لنا من خلال هذا الفصل الذي خصص للجانب التطبيقي من الدراسة وكان الهدف منه تطبيق ما توصلنا إليه في الجانب النظري لهذه واختبار فرضيات الدراسة التي تم وضعها حيث تم التوصل إلى انه بالرغم من التعثر الواضح لمسيرة دول اتحاد المغرب العربي وعدم قدرته على تحقيق الأهداف المرغوب فيها ، إلا انه مازال قائما ومستمرا ، فالتقارب بين أقطار المغرب العربي طيلة السنوات السالفة قد وصلت إلى مرحلة يمكن تطويرها إلى تعاون اقتصادي عربي شامل وهو مايسعى إليه الاتحاد المغاربي، فمنطقة المغرب العربي تتميز بتنويع معطياتها الجغرافية ومواردها الطبيعية وتعدد ثرواتها المعدنية ، والتي تختلف بين الأقطار المكونة لها ، الأمر الذي يبرر إمكانية إقامة انجح تجمع بين دولها وهذا إذا تم تجاوز العقبات الاقتصادية والسياسية ، فالتكامل الاقتصادي بين مجموع هذه الدول يحقق مكاسب عدة تتمثل أساسا في إتاحة وتنويع فرص استغلال الموارد ،وتيسير الاستفادة من المهارات والإمكانيات ، وهذا للمنافع العديدة التي يحققها أعضاء التكامل .

.

# خاتمة

## خاتمة:

إن فكرة الوحدة في الدول المغاربية كانت ولازالت موضوع مهم شغل تفكير العديد من الاقتصاديين، ولا شك أن المنطقة عرفت محاولات متكررة لإقامة كتلة عربية موحدة بهدف بناء إستراتيجية اقتصادية مشتركة وذلك بإنشاء اتحاد فيما بينها ،حيث تم إنشاء اتحاد المغرب العربي سنة 1989 م بين الدول المغاربية الخمس (تونس ،الجزائر،ليبيا ،المغرب وموريتانيا) ،والذي يهدف إلى تمتين أواصر الأخوة وتدعيم التعاون و التكامل الاقتصادي بين دوله، فالتكامل جاء لدواع اقتصادية من شأنها إحداث جملة من التغييرات على البنية الهيكلية لاقتصادات المنطقة تعجز عن تحقيقها منفردة ، فقوته تكمن في اتحاده واستغلال موارده أحسن استغلال والتركيز على نقاط قوته والتخلي على خلافاته ، فعموما يلزم على الدول المغاربية التفكير في إتباع الاتحاد الأوروبي كنموذج ناجح في هذا المجال ،ومن هذا المنطلق تظهر أهمية إحياء التكامل الاقتصادي العربي من جديد عن طريق تشجيع وتنمية مداخله وبالخصوص مدخل المشاريع العربية المشتركة ، لما لها من دور كبير في دفع مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.

إن طبيعة العلاقة بين دولتي المغرب والجزائر كان لها تأثير على الاتحاد المغربي بشكل سلبي مما اثر على دول الأعضاء ككل، وكذلك تبقى القضية الصحراوية بؤرة التوتر الجزائري المغربي لحد الآن وحقبة مزمنة في تفعيل الاتحاد المغاربي فهي بمثابة أزمة وتحدي كبير له تمنع تطوير المبادلات خاصة بين تونس والجزائر وليبيا ، حيث انتقل الخلاف بينهما حول قضية الصحراء الغربية العربية إلى مختلف المحافل الدولية والمشاريع التكاملية فشلل فشل الاتحاد المغاربي والذي نتوقع أن يستمر تراجع ليس فقط إلى الانسداد الحاصل في إدارة ملف الصحراء الغربية بل كذلك إلى غياب الإرادة السياسية ومدى تمسك كل نظام بموقفه ورؤيته للاتحاد ، لكن بالرغم من التعثر الواضح لمسيرة دول المغرب العربي وعدم قدرته على تحقيق الأهداف المرغوب فيها ،لا يزال قائما ومستمرا، فالتكامل الاقتصادي المغاربي يمكن تحقيقه فهو غير مرتبط بالعوامل الاقتصادية وإنما يرجع السبب في ذلك إلى العوامل السياسية والاجتماعية.

**أولا:نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية:**

– المقومات التاريخية ،الدينية ،اللغوية والجغرافية كفيلة بإنجاح التكامل الاقتصادي المغاربي.

– يستحوذ المغرب العربي على ثروات طبيعية متنوعة لها دور فعال و مهم في زيادة النمو الاقتصادي وذلك بإحداث تكامل بين الدول في هذا المجال لتحقيق التكامل الاقتصادي.

– تتوفر دول المغرب العربي على جملة من المعطيات ،الموارد والإمكانيات والمقومات التي تمكنها من جعل التكامل الاقتصادي ممكنا ومتميزا.

– يقوم اتحاد المغرب العربي على هيكل تنظيمي تمثل في مجموعة من الأجهزة والمؤسسات التي نصت عليها معاهدة إنشائه

– من بين منافع التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي هو زيادة التجارة البينية وتوزيع المنافع الاقتصادية بين الدول الأعضاء فيه.

– نجحت الدول الأعضاء لاتحاد المغرب العربي في تحسين نوعية الإنتاج للثروات الطبيعية والموارد المعدنية.

– رغم الامكانيات التي تتوفر عليها دول منطقة المغرب العربي إلا أن التكامل الاقتصادي فيما بين دول الأعضاء غير فعال مما يستوجب عليها مجموعة من المتطلبات للتغلب على العقبات التي تعيق مساره.

– إن اعتماد الجزائر في صادراتها بنسبة كبيرة على قطاع البترول والغاز سببا رئيسيا في عدم قدرتها على تحقيق أهدافها الإستراتيجية.

– هناك عدة أسباب أدت إلى عدم نجاح التكامل الاقتصادي المغاربي ، وكان أبرزها الخلافات السياسية بين الدول الأعضاء .

**التوصيات:**

بناءا على النتائج التي توصلنا إليها ،يجب وضع التوصيات التي تساهم في النهوض باقتصاد دول الاتحاد المغاربي ودفع عجلة التعاون لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي فيما بين دوله والتي نذكر منها:

– تتوفر دول اتحاد المغرب العربي على عدة مقومات تجعلها تحقق نجاحا باهرا في مسيرة التكامل ،وذلك من خلال نبذ كل الخلافات السياسية بين هذه الدول ،حيث هذا ما تشهده المنطقة المغاربية من خلافات سياسية وصراعات اليوم.

– ضمان مستوى عال من التنسيق بين الدول المغاربية في مجال الاندماج والتكامل وتغليب المصالح الاقتصادية على الخلافات السياسية.

– إعطاء أهمية كبيرة للتكامل الاقتصادي لتحصيل المكاسب والمزايا الاقتصادية التي يعود بها على الدول الأعضاء،هذا ما يمنحها القدرة على مواجهة الصعاب والرقي باقتصادها

– الاستفادة من تجارب الدول التي حققت مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي والشروع في تأسيس مناطق حرة للتجارة والاستثمار لان ذلك يعتبر أهم درجة تكاملية تتلاءم مع ظروف الدول المغاربية.

– على الجزائر العمل على النهوض باقتصادها من خلال استغلال جملة الفرص والإمكانيات التي يتيحها اتحاد المغرب العربي كونها أحد أهم التكتلات الاقتصادية المؤهلة والقابلة للنجاح،وهذا من أجل دفع عجلة التنمية للقطاعات الاقتصادية خارج المحروقات.

– ضرورة التخلص النهائي للاقتصاد الجزائري من التبعية للمحروقات.

– قبل المضي في أي اتحاد يجب حل المشاكل الخلافية بين هذه الدول ، وتمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض .

**آفاق الدراسة :**

– إجراء الدراسة على دول اتحاد المغرب العربي لسنوات طويلة للخروج بنتائج أكثر دقة.

– دراسة واقع وآفاق التكامل الاقتصادي العربي .

–التنبؤ باقتصاديات الموارد المعدنية لدول اتحاد المغرب العربي ودراسة الامكانيات التي تتوفر عليها.

# قائمة المصادر والمراجع

**الكتب:**

1-إيمان عطية ناصف ،**مبادئ اقتصاديات في الموارد الاقتصادية** ،الطبعة الأولى،المكتب
الجامعي الحديث .
2- صلاح شريف عثمان،**الجيوفيزياء والثروات المعدنية**، الطبعة الأولى 2008.،
3- عبد القادر رزيق المخادمي ،**التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل** ،ديوان المطبوعات الجامعية1 0-2009 ،الساحة المركزية بن عكنون ،الجزائر.
4-عبد المطلب عبد المجيد ،**أساسيات في الموارد الاقتصادية** ،الدار الجامعية الإبراهيمية ،القاهرة،2004-2005 .
5-علي عبد الفتاح أبو شرار ،**الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، الطبعة الأولى 2007م-1427 ،الطبعة الثانية 2010م-1430 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع .
6- محسن الندوي، **تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة**، منشورات الحلبي الحقوقية ،الطبعة الأولى، 2011م .
7- محمد رجائي جودة الطحلاوي ،جمال يحي بغدادي ،**التعدين والمناجم والأسس الجيولوجية لاستخراج الثروات المعدنية** ، دار الكتب
الحديث،القاهرة،2010م .
8- محمد رضا محرم ،**الثروة المعدنية العربية إمكانات التنمية في إطار وحدوي**، الطبعة الأولى،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، 1914.
9- محمد فتحي عوض الله، **الإنسان والثروات المعدنية** ،الطبعة الأولى ،جامعة الكويت 1923-.1990

10- محمد فوزي أبو السعود، **الموارد واقتصادياتها** ،لطباعة الاوفست والماستر ،الدار الجامعية ،جامعة الإسكندرية ،882-.917

11- يوسف أحمد الخولي ،**مبادئ هندسة التعدين والبترول**، الطبعة الثانية، دار المعارف 1981.

**الرسائل الجامعية:**

1-بجاوية سهام ،**الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،جامعة الجزائر،السنة الجامعية 2005م.

2- بكادي مسعود،**دراسة إمكانية التكامل الاقتصادي في التجمعات العربية الإقليمية (حالتي اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي )**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي ،جامعة وهران،السنة الجامعية 2012م -2013 م.

3- بن ناصر محمد، **المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي**، بحث يدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير ،جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، السنة الجامعية 2007م-2008م.

4- خليفة مراد،**التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية**، مذكرة ماجستير كلية الحقوق ،جامعة الحاج لخضر باتنة،السنة الجامعية 2005م-2006م.

5- رقية بلقاسمي، **التكامل الاقليمي المغاربي، دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية ، محمد خيضر – بسكرة ،السنة الجامعية 2010م - 2011م .

6- سفيان طيوب، نور الدين مسقم، **أثر التكامل الاقتصادي المغاربي في التخفيف من تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي ،جامعة محمد بوضياف المسيلة، السنة الجامعية 2018م – 2019م .

7- عائشة مصطفاوي ،**اتحاد المغرب العربي (دراسة في المعوقات والتحديات 1964-1999 )**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الجديد والمعاصر ،جامعة الوادي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،السنة الجامعية 2013م -2014م.

8- عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،السنة الجامعية 2007م.

9-عبدون كريمة، كيال وهيبة، **تقييم تجربة التكامل الاقتصادي في التجمعات العربية الإقليمية (دراسة حالة الاتحاد المغاربي ومجلس التعاون الخليج)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2016م-2017م.

10- وسيلة الواسع، **مستقبل الاتحاد المغاربي في ظل التنافس الجزائري**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر نظام جديد في العلوم السياسية ، جامعة 8 ماي 1945 ، السنة الجامعية 2013م-2014م.

**المجلات:**

- أقاسم عمر، بكادي مسعود ،**التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي رؤية تحليلية تقييمية لما هو كائن وما ينبغي أن يكون** ، جامعة أدرار، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد8- افريل 2016.

- بن يوب لطيفة وآخرون، **التكامل الاقتصادي المغاربي والتكامل الاقتصادي الخليجي**، دراسة قياسية مقارنة، مجلة العلوم الاقتصادية ،جامعة جيلالي اليابس،المجلد 13،العدد 14، جوان 2017م.
- حامد عبيد حداد ،**التكامل الاقتصادي والتنسيق الصناعي العربي دراسة تحليلية**، مجلة كلية الأدب ، العدد 99.
- حيزية هادف ، **التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجياته المرتقبة مستقبلا**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية،العدد 4، ديسمبر 2013م.
- دحمان ذبيح محمد، **التكامل الاقتصادي المغاربي- الواقع والآفاق** ، مجلة جامعة قسنطينة، العدد8ج1،السنة جوان 2017.
- سهيلة نجم عبود ، **واقع التكامل الاقتصادي العربي والتجارة العربية في ظل العولمة**، مجلة دنانير العدد، العدد الأربع، جامعة بغداد .
- عبد المالك بضياف ، **قياس التكامل الاقتصادي العربي وتحليل آلياته**، مجلة العلوم الإسلامية ،المجلد الثامن، العدد1/15 ،السنة 1435-2014م.
- قدي عبد المجيد، البحري عبد الله ،**التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق** ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تمنراست – الجزائر، العدد2 ،جوان 2012م.
- منظر فاضل سعد البطاط ، **التكامل الاقتصادي وأثره على الاقتصادات العربية** ، مجلة كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة، المجلد 5. العدد 21.

**التقارير :**

التقرير الاقتصادي العربي الموحد،الملاحق الإحصائية السنوية :

*الملاحق الإحصائية لسنة 2009.

*الملاحق الإحصائية لسنة 2010.

*الملاحق الإحصائية لسنة 2011.

*الملاحق الإحصائية لسنة 2012.

*الملاحق الإحصائية لسنة 2013.

*الملاحق الإحصائية لسنة 2014.

*الملاحق الإحصائية لسنة 2015.

*الملاحق الإحصائية لسنة 2016.

*الملاحق الإحصائية لسنة 2017.

*الملاحق الإحصائية لسنة 2018.

– صندوق النقد الدولي ،الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي مصدر للنمو لم يستغل بعد.

– منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول اوابك، التقرير الإحصائي السنوي 2019.

**المراجع باللغة أجنبية:**

- Djamel-Eddine GUECHI ;(l'union du maghrebArabe,Integration régionale et dèveloppent économique) ;Ed p.U de laval, Canada 1992.
- hmida khlifi notes et analyses de l'LTCEQ (15 Novembre 2013) ;L'intégration maghrébine **.**
- La complémentarité Economique Arabe,Actes du séminaire organisé par l'Association des Institutset centres Arabes pour le développement Economique

**المواقع الالكترونية :**

-https://ar.mwikipedia.org

# الملاحق

## ملحق (4/4) : الاحتياطي والإنتاج لبعض الصناعات الاستخراجية في الدول العربية (2009)

| الدول | احتياطي النفط (مليار برميل) | إنتاج النفط الخام (ألف ب/ي) | احتياطي الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب) | الغاز الطبيعي المسوق (مليار متر مكعب) [1] | احتياطيات خام الحديد (مليار طن) [2] | الطاقة الإنتاجية لاستخراج خام الحديد (ألف طن/سنة) [2] | طاقة إنتاج صخر الفوسفات (ألف طن) [2] | إنتاج خام الزنك (ألف طن) [2] | إنتاج خام الرصاص (ألف طن) [2] | إنتاج خام النحاس (ألف طن) [2] | إنتاج الفحم الحجري (ألف طن) [2] |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **مجموع الدول العربية** | **680.9** | **21,647.5** | **54,103.0** | **429.7** | **12.4** | **23,270.3** | **49,360.9** | **210.5** | **112.6** | **54.2** | **1,265.0** |
| الأردن | - | - | - | - | 0.0 | - | 5,545.0 | - | - | - | - |
| الإمارات | 97.8 | 2,270.7 | 6,091.0 | 50.2 | - | - | - | - | - | - | - |
| البحرين | 0.1 | 182.4 | 92.0 | 13.4 | - | - | - | - | - | - | - |
| تونس | 0.4 | 82.0 | 65.0 | 3.1 | 0.0 | 390.0 | 8,005.0 | 53.0 | 12.7 | - | - |
| الجزائر | 12.2 | 1,240.0 | 4,504.0 | 86.5 | 1.1 | 4,549.0 | 1,798.0 | 4.4 | 2.0 | 1.0 | 15.0 |
| جيبوتي | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| السعودية | 264.1 | 8,198.0 | 7,447.0 | 80.4 | 2.6 | - | - | 1.8 | 18.0 | 0.7 | - |
| السودان | 5.0 | 500.0 | 85.0 | - | 2.3 | - | - | - | - | - | - |
| سورية | 2.3 | 376.0 | 285.0 | 5.5 | 0.3 | 37.3 | 3,678.0 | - | - | - | - |
| الصومال | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| العراق | 115.0 | 2,400.0 | 3,170.0 | 1.9 | - | 37.8 | 192.9 | - | - | - | - |
| عمان | 5.5 | 813.0 | 950.0 | 24.2 | - | 301.1 | - | - | 20.0 | 30.8 | - |
| فلسطين | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| قطر | 25.4 | 842.8 | 25,466.0 | 77.0 | - | - | - | - | - | - | - |
| الكويت | 101.5 | 2,260.0 | 1,784.0 | 12.7 | - | - | - | - | - | - | - |
| لبنان | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| ليبيا | 44.3 | 1,545.0 | 1,557.0 | 15.9 | 3.1 | 1,300.0 | - | - | - | - | - |
| مصر | 4.4 | 661.5 | 2,128.0 | 58.9 | 0.4 | 2,850.0 | 2,504.0 | - | - | - | 600.0 |
| المغرب | - | - | - | - | 0.1 | 8.1 | 27,638.0 | 151.3 | 30.9 | 12.7 | 650.0 |
| موريتانيا | - | - | - | - | 2.3 | 13,797.0 | - | - | - | - | - |
| اليمن | 3.0 | 284.1 | 479.0 | - | - | - | - | - | - | - | - |

(1) البيانات لعام 2008    (2) أحدث بيانات متوفرة خلال الفترة (2002-2009)

المصادر: مصادر وطنية ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي 2009؛ المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الإحصاءات الصناعية للدول العربية، قاعدة معلومات الصناعة، فبراير 2010؛ الاتحاد العربي للأسمنت، التقرير الإحصائي السنوي، 2008

# ملحق (5/4) : الاحتياطي والإنتاج لبعض الصناعات الاستخراجية في الدول العربية (2014)

| الدول | احتياطي النفط (مليار برميل) | انتاج النفط الخام (ألف ب/ي) | احتياطي الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب) | الغاز الطبيعي المسوق (مليار متر مكعب)[1] | احتياطيات خام الحديد (مليار طن)[2] | الطاقة الانتاجية لاستخراج خام الحديد (ألف طن/سنة)[1] | طاقة انتاج صخر الفوسفات (ألف طن)[1] | انتاج خام الزنك (ألف طن)[2] | انتاج خام الرصاص (ألف طن)[2] | انتاج خام النحاس (ألف طن)[2] | انتاج الفحم الحجري (ألف طن)[2] |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مجموع الدول العربية | **713.1** | **22,903.8** | **54,219** | **585.0** | **12.4** | **23,270.3** | **64,255.0** | **146.2** | **114.0** | **79.5** | **1,265.0** |
| الأردن | ... | ... | ... | ... | 0.01 | – | 7,000.0 | – | – | – | – |
| الإمارات | 97.8 | 2,769.0 | 6,091 | 54.6 | – | – | – | – | – | – | – |
| البحرين | 0.1 | 199.5 | 92 | 14.7 | ... | ... | ... | – | ... | – | – |
| تونس | 0.4 | 55.5 | 65 | 1.9 | 0.01 | 390.0 | 8,000.0 | 29.0 | 14.0 | ... | ... |
| الجزائر | 12.2 | 1,191.0 | 4,505 | 82.7 | 1.1 | 4,549.0 | 1,600.0 | 4.4 | 2.0 | 1.0 | 15.0 |
| جيبوتي | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | – | ... | ... | – |
| السعودية | 265.8 | 9,701.0 | 8,316 | 100.0 | 2.6 | – | 5,280.0 | 1.8 | 18.0 | 0.7 | – |
| السودان | 1.5 | 122.0 | 85 | ... | 2.3 | – | – | – | – | – | – |
| سورية | 2.5 | 10.0 | 285 | 5.3 | 0.5 | 37.3 | 3,375.0 | – | – | – | – |
| الصومال | ... | ... | ... | ... | – | ... | ... | – | – | – | – |
| العراق | 145.3 | 3,073.0 | 3,694 | 8.6 | – | 37.8 | 1,700.0 | – | ... | ... | – |
| عمان | 5.5 | 857.0 | 705 | 30.0 | – | 301.1 | – | – | 20.0 | 39.8 | – |
| فلسطين | ... | ... | ... | ... | – | – | – | – | – | – | – |
| قطر | 25.2 | 703.0 | 24,400 | 204.6 | – | – | – | – | – | – | – |
| القمر | ... | ... | ... | ... | – | – | – | – | – | – | – |
| الكويت | 101.5 | 2,856.0 | 1,784 | 12.1 | – | – | – | – | – | – | – |
| لبنان | ... | ... | ... | ... | ... | – | – | – | – | – | – |
| ليبيا | 48.4 | 560.0 | 1,532 | 18.3 | 3.1 | 1,300.0 | ... | – | – | – | – |
| مصر | 4.2 | 666.4 | 2,186 | 52.2 | 0.4 | 2,850.0 | 9,100.0 | – | – | – | 600.0 |
| المغرب | ... | ... | ... | ... | 0.1 | 8.1 | 28,000.0 | 83.0 | 46.0 | 38.0 | 650.0 |
| موريتانيا | ... | ... | ... | ... | 2.3 | 13,797.0 | – | – | – | – | – |
| اليمن | 2.7 | 140.4 | 479 | ... | – | – | – | – | – | – | – |

(1) البيانات لعام 2013. (2) أحدث بيانات متوفرة خلال الفترة (2002-2013).

المصادر: مصادر وطنية. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي 2015؛ المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الإحصاءات الصناعية للدول العربية، قاعدة معلومات الصناعة.

# ملحق (5/4): الاحتياطي والإنتاج لبعض الصناعات الاستخراجية في الدول العربية (2016)

| الدول | احتياطي النفط (مليار برميل) | إنتاج النفط الخام (ألف برميل/يوم) | احتياطي الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب) | الغاز الطبيعي المسوق (مليار متر مكعب)[1] | احتياطيات خام الحديد (مليار طن)[2] | الطاقة الإنتاجية لاستخراج خام الحديد (ألف طن/سنة)[2] | طاقة إنتاج صخر الفوسفات (ألف طن)[1] | إنتاج خام الزنك (ألف طن)[2] | إنتاج خام الرصاص (ألف طن)[2] | إنتاج خام النحاس (ألف طن)[2] | إنتاج الفحم الحجري (ألف طن)[2] |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **مجموع الدول العربية** | **710.7** | **25,190.0** | **54,353** | **575.4** | **12.4** | **23,270.3** | **74,075.0** | **146.2** | **114.0** | **79.5** | **1,265.0** |
| الأردن | -- | -- | -- | -- | 0.01 | -- | 7,000.0 | -- | -- | -- | -- |
| الإمارات | 97.8 | 3,075.0 | 6,091 | 60.2 | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| البحرين | 0.1 | 200.2 | 92 | 15.5 | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| تونس | 0.4 | 46.8 | 65 | 2.5 | 0.01 | 390.0 | 8,000.0 | 29.0 | 14.0 | -- | -- |
| الجزائر | 12.2 | 1,146.0 | 4,505 | 84.6 | 1.1 | 4,540.0 | 1,600.0 | 4.4 | 2.0 | 1.0 | 15.0 |
| جيبوتي | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| السعودية | 266.5 | 10,459.0 | 8,588 | 104.5 | 2.6 | -- | 5,000.0 | 1.8 | 10.0 | 0.7 | -- |
| السودان | 1.5 | 102.0 | 85 | -- | 2.3 | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| سورية | 2.5 | 8.0 | 285 | 4.7 | 0.5 | 37.3 | 3,575.0 | -- | -- | -- | -- |
| الصومال | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| العراق | 143.1 | 4,630.0 | 3,694 | 10.0 | -- | 37.8 | 1,700.0 | -- | -- | -- | -- |
| عُمان | 5.4 | 908.0 | 705 | 31.1 | -- | 301.1 | -- | -- | 20.0 | 39.8 | -- |
| فلسطين | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| قطر | 25.2 | 655.0 | 24,299 | 178.5 | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| القمر | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| الكويت | 101.5 | 2,964.0 | 1,784 | 16.9 | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| لبنان | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| ليبيا | 48.4 | 374.0 | 1,405 | 19.9 | 3.1 | 1,300.0 | -- | -- | -- | -- | -- |
| مصر | 3.5 | 595.0 | 2,186 | 44.1 | 0.4 | 2,850.0 | 7,000.0 | -- | -- | -- | 600.0 |
| المغرب | -- | -- | -- | -- | 0.1 | 8.1 | 32,000.0 | 83.0 | 46.0 | 38.0 | 650.0 |
| موريتانيا | -- | -- | -- | -- | 2.1 | 11,797.0 | -- | -- | -- | -- | -- |
| اليمن | 2.7 | 27.0 | 479 | 2.7 | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- |

(1) عام 2015. (2) أحدث بيانات متوفرة خلال الفترة (2002-2012).

المصدر: مصادر وطنية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) تقرير الأمين العام السنوي 2016، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الإحصاءات الصناعية للدول العربية، قاعدة معلومات السنابك، يناير 2012، الاتحاد العربي للأسمدة، التقرير الإحصائي السنوي 2014.

## ملحق (5/4): الاحتياطي والإنتاج لبعض الصناعات الاستخراجية في الدول العربية (2018)

| الدول | احتياطي النفط (مليار برميل) | إنتاج النفط الخام (ألف ب/ي) | احتياطي الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب) | الغاز الطبيعي المسوق (مليار متر مكعب)(1) | احتياطيات خام الحديد (مليار طن)(2) | الطاقة الانتاجية لاستخراج خام الحديد (ألف طن/سنة)(2) | طاقة انتاج سماد الفوسفات (ألف طن)(2) | إنتاج خام الزنك (ألف طن)(2) | إنتاج خام الرصاص (ألف طن)(2) | إنتاج خام النحاس (ألف طن)(2) | إنتاج الفحم الحجري (ألف طن)(2) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مجموع الدول العربية | 715.2 | 25,317.0 | 54,237.0 | 580.4 | 12.4 | 23,270.3 | 74,075.0 | 146.2 | 116.0 | 79.5 | 1,265.0 |
| الأردن | ... | -- | 6.0 | 0.1 | 0.0 | -- | 7,000.0 | -- | -- | -- | -- |
| الإمارات | 97.8 | 3,201.0 | 6,091.0 | 61.0 | ... | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| البحرين | 0.1 | 196.5 | 210.0 | 15.3 | ... | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| تونس | 0.4 | 42.0 | 64.0 | 1.3 | 0.0 | 390.0 | 8,000.0 | 29.0 | 14.0 | -- | -- |
| الجزائر | 12.2 | 1,068.0 | 4,505.0 | 96.6 | 1.1 | 4,549.0 | 1,600.0 | 4.4 | 2.0 | 1.0 | 15.0 |
| جيبوتي | ... | -- | -- | -- | ... | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| السعودية | 267.0 | 10,317.3 | 8,715.0 | 115.0 | 2.6 | -- | 5,000.0 | 1.8 | 18.0 | 0.7 | -- |
| السودان | 1.5 | 85.7 | 25.0 | -- | 2.3 | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| سورية | 2.5 | 24.0 | 285.0 | 3.7 | 0.5 | 37.3 | 3,575.0 | -- | -- | -- | -- |
| الصومال | ... | -- | 6.0 | -- | ... | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| العراق | 147.2 | 4,458.0 | 3,744.0 | 11.5 | -- | 37.8 | 1,700.0 | -- | -- | -- | -- |
| عمان | 5.4 | 865.0 | 707.0 | 30.2 | -- | 301.1 | -- | -- | 20.0 | 39.8 | -- |
| فلسطين | ... | -- | -- | -- | ... | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| قطر | 25.2 | 608.0 | 23,861.0 | 167.0 | ... | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| القمر | ... | -- | -- | ... | ... | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| الكويت | 101.5 | 2,736.2 | 1,784.0 | 13.1 | ... | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| لبنان | ... | -- | -- | ... | ... | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| ليبيا | 48.4 | 1,037.0 | 1,505.0 | 14.3 | 3.1 | 1,300.0 | -- | -- | -- | -- | -- |
| مصر | 3.3 | 638.3 | 2,221.0 | 50.7 | 0.4 | 2,850.0 | 7,000.0 | -- | -- | -- | 600.0 |
| المغرب | ... | -- | 1.0 | 0.1 | 0.1 | 8.1 | 32,000.0 | 83.0 | 46.0 | 38.0 | 650.0 |
| موريتانيا | ... | -- | 28.0 | ... | 2.3 | 13,797.0 | -- | -- | -- | -- | -- |
| اليمن | 2.7 | 40.0 | 479.0 | 0.6 | ... | -- | -- | -- | -- | -- | -- |

(1) عام 2017. (2) أحدث بيانات متوفرة خلال الفترة (2002-2012).

المصادر: مصادر وطنية - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)؛ المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الإحصاءات الصناعية للدول العربية، قاعدة معلومات الصناعة؛ الاتحاد العربي للأسمدة، التقرير الإحصائي السنوي، 2015.

## ملحق (2/2) : الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (2000 و 2005 و 2010 و 2014-2018)

(مليون دولار أمريكي)

| | 2000 | 2005 | 2010 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | *2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **مجموع الدول العربية** | **716,940** | **1,187,989** | **2,094,892** | **2,794,747** | **2,450,837** | **2,415,813** | **2,484,410** | **2,682,654** |
| الأردن | 8,461 | 12,589 | 26,549 | 36,090 | 37,964 | 39,240 | 40,754 | 42,279 |
| الإمارات | 104,337 | 180,618 | 289,787 | 403,137 | 358,135 | 357,045 | 377,701 | 414,179 |
| البحرين | 8,028 | 13,459 | 25,713 | 33,388 | 31,126 | 32,250 | 35,433 | 37,746 |
| تونس | 21,459 | 32,255 | 44,014 | 47,385 | 43,158 | 41,818 | 39,804 | 39,848 |
| الجزائر | 54,772 | 103,071 | 161,159 | 213,859 | 166,295 | 160,047 | 167,515 | 178,344 |
| جيبوتي | 556 | 709 | 1,129 | 1,455 | 1,637 | 1,777 | 1,913 | 2,009 |
| السعودية | 189,515 | 328,206 | 528,207 | 756,350 | 654,270 | 644,935 | 688,586 | 786,522 |
| السودان | 13,379 | 35,186 | 79,844 | 79,292 | 89,636 | 97,466 | 122,079 | 35,655 |
| سورية | 18,937 | 28,499 | 60,038 | 24,119 | 19,842 | 13,624 | 17,642 | 24,410 |
| العراق | 15,692 | 49,887 | 117,138 | 199,154 | 157,015 | 157,839 | 174,605 | 212,234 |
| عُمان | 19,507 | 31,082 | 57,048 | 81,077 | 68,921 | 65,941 | 70,784 | 79,295 |
| فلسطين | 4,314 | 4,832 | 8,913 | 12,716 | 12,673 | 13,426 | 14,498 | 14,616 |
| قطر | 17,760 | 44,530 | 125,122 | 206,225 | 161,740 | 151,732 | 166,929 | 192,009 |
| القُمر | 202 | 387 | 904 | 1,148 | 988 | 1,021 | 1,082 | 1,197 |
| الكويت | 37,712 | 80,798 | 115,337 | 162,695 | 114,534 | 109,407 | 119,535 | 141,678 |
| لبنان | 17,261 | 21,500 | 38,400 | 48,296 | 49,974 | 51,239 | 53,394 | 56,129 |
| ليبيا | 34,574 | 47,635 | 68,799 | 33,818 | 17,666 | 14,792 | 31,914 | 43,066 |
| مصر | 99,590 | 89,528 | 218,387 | 305,784 | 334,090 | 336,325 | 234,713 | 250,178 |
| المغرب | 38,948 | 62,312 | 93,159 | 110,164 | 101,224 | 103,285 | 109,718 | 117,914 |
| موريتانيا | 1,072 | 1,857 | 4,338 | 5,373 | 4,820 | 4,674 | 4,922 | 5,307 |
| اليمن | 10,864 | 19,050 | 30,907 | 33,223 | 25,127 | 17,929 | 10,891 | 8,040 |

* بيانات أولية.

**المصدر:** مصادر الملحق (1/2).

ملحق (18/2): بعض مؤشرات البطالة في الدول العربية وفق آخر بيانات متوفرة

| الدولة | السنة | معدل البطالة (%) | قوة العمل بالألف | عدد العاطلين بالألف | عدد العاطلين الذكور | عدد العاطلين الإناث | معدل البطالة بين الذكور (%) | معدل البطالة بين الإناث (%) | نسبة الإناث بين العاطلين (%) | نسبة الشباب بين العاطلين (15-24 سنة) | نسبة الجامعيين بين العاطلين (%) | نسبة العاطلين طالبي العمل لأول مرة (%) | نسبة العاطلين أكثر من سنة (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاردن | 2018 | 18.7 | 2515 | 467.8 | 342.9 | 124.9 | 16.9 | 25.7 | 26.7 | 38.7 | 28.4 | 52.5 | 55.7 |
| الامارات * (1) | 2018 | 2.6 | 6821 | 176.0 | 99.0 | 77.0 | 1.7 | 7.5 | 43.7 | 25.5 | 4.6 | 76.6 | ... |
| البحرين * (2) | 2018 | 1.0 | 923 | 9.0 | 2.0 | 7.0 | 0.3 | 3.5 | 77.8 | 55.6 | 2.2 | ... | ... |
| تونس | 2018 | 15.5 | 4153 | 644.9 | 367.9 | 277.0 | 12.5 | 22.9 | 42.9 | 32.3 | 42.0 | 53.8 | 71.9 |
| الجزائر | 2018 | 11.7 | 12463.0 | 1462.0 | 988.0 | 474.0 | 9.9 | 19.4 | 32.4 | 36.2 | 30.0 | 50.2 | 58.5 |
| جيبوتي | 2018 | 22.4 | 425 | 95.2 | 50.7 | 44.5 | 21.1 | 24.0 | 46.8 | 40.4 | ... | ... | ... |
| السعودية * (3) | 2018 | 6.0 | 14132 | 847.9 | 392.1 | 455.8 | 3.3 | 19.9 | 53.8 | 31.9 | 60.4 | 90.2 | 53.9 |
| السودان | 2018 | 34.1 | 30,061.8 | 10,255.8 | 6,450.9 | 3,804.9 | 29.7 | 45.5 | 37.1 | 42.2 | 22.9 | 60.7 | 56.0 |
| سورية | 2018 | 48.0 | 4,834.0 | 2,320.0 | 2,044.0 | 276.0 | 49.5 | 39.2 | 11.9 | 56.5 | 9.4 | 70.0 | ... |
| الصومال | 2018 | 14.0 | 3,780.0 | 528.0 | 407.0 | 121.0 | 13.6 | 15.4 | 22.9 | 47.2 | ... | ... | ... |
| العراق | 2018 | 10.8 | 10,002.0 | 1,080.0 | 734.0 | 346.0 | 8.6 | 23.8 | 32.0 | 14.5 | ... | ... | ... |
| عمان* (4) | 2018 | 17.0 | 2,713.0 | 461.0 | 344.4 | 116.6 | 14.6 | 33.6 | 25.3 | 49.0 | 36.9 | 80.2 | ... |
| فلسطين (5) | 2018 | 30.8 | 1,382.0 | 426.0 | 268.7 | 157.3 | .25.0 | 51.2 | 36.9 | 36.8 | 43.7 | 61.8 | 25.6 |
| قطر* (6) | 2018 | 0.1 | 2,093.3 | 2.1 | 0.9 | 1.2 | 0.1 | 0.4 | 57.1 | 42.0 | 39.8 | 86.8 | 23.7 |
| القمر | 2018 | 3.7 | 222.0 | 8.0 | 4.0 | 4.0 | 3.5 | 4.1 | 50.0 | 25.0 | ... | 47.6 | ... |
| الكويت * (7) | 2018 | 1.1 | 2,823.4 | 30.6 | 17.8 | 12.8 | 0.8 | 1.9 | 41.9 | 39.2 | 12.4 | ... | 44.5 |
| لبنان | 2018 | 6.2 | 2,230.0 | 138.0 | 84.0 | 54.0 | 5.0 | 9.9 | 39.1 | 39.1 | 36.6 | 46.0 | 33.0 |
| ليبيا | 2018 | 17.3 | 2,445.0 | 423.0 | 276.0 | 147.0 | 14.9 | 24.6 | 34.7 | 35.2 | ... | 98.0 | ... |
| مصر | 2018 | 9.9 | 29,036.0 | 2,875.0 | 1,527.0 | 1,348.0 | 6.7 | 21.2 | 46.9 | 44.3 | 48.6 | 69.1 | 63.6 |
| المغرب | 2018 | 9.8 | 11,979.0 | 1,168.0 | 758.0 | 410.0 | 8.4 | 14.0 | 35.1 | 40.0 | 18.9 | 54.9 | 67.6 |
| موريتانيا | 2018 | 11.8 | 858.0 | 101.4 | 56.8 | 44.6 | 10.9 | 13.3 | 44.0 | 34.6 | ... | ... | ... |
| اليمن | 2018 | 70.0 | 6,728.0 | 4,710.0 | 4,564.0 | 146.0 | 73.5 | 28.0 | 3.1 | 45.0 | 12.2 | ... | ... |

* مواطنون وغير مواطنون.
(1) قدر معدل البطالة بين المواطنين بحوالي 6.9%، وقدر عدد العاطلين بحوالي 35 ألف عاطل.
(2) بلغ معدل البطالة بين المواطنين في البحرين في عام 2016 حوالي 4.3%، وحجم قوة العمل البحرينية بحوالي 197.3 ألف، وعدد العاطلين بين المواطنين بحوالي 8.4 ألف عاطل.
(3) قدر معدل البطالة بين السعوديين عام 2018 بحوالي 12.8 % من قوة العمل السعودية. وبلغ معدل البطالة بين الإناث حوالي 30.9% وبين فئة الشباب (15-24) حوالي 31.3%.
(4) قدر حجم العمالة العمانية عام 2016 بحوالي 223.1 ألف، والعمالة الوافدة بحوالي 1848 ألف. ويقدر بأن نسبة الجامعيين بين طالبي العمل تقدر بحوالي 40.2%.
(5) فلسطين -- "نسبة الجامعيين بين العاطلين" = (عدد العاطلين عن العمل حاملي شهادة الدبلوم المتوسط فأعلى / عدد العاطلين عن العمل)
(6) قدر معدل البطالة بين القطريين عام 2018 بحوالي 0.2% من قوة العمل القطرية، وبلغ عددهم حوالي 228 عاطل.
(7) قدر معدل البطالة بين المواطنين في الكويت عام 2018 بحوالي 6.1%، وبمعدل حوالي 6.3% للذكور، وحوالي 5.9% للإناث وبين فئة الشباب (15-24) حوالي 26.6%.
**المصدر**: تقديرات معدي التقرير بناء على مصادر وطنية رسمية ومصادر إقليمية ودولية متفرقة أهمها قواعد بيانات منظمة العمل الدولية.

**الملخص:**

من خلال ما تم عرضه وتحليله في هذه الدراسة حول إمكانية للتكامل الاقتصادي العربي في التجمعات العربية خاصة فيما بين دول الاتحاد المغاربي الخمس(الجزائر، تونس، المغرب ، ليبيا ، موريتانيا) في مجال الثروات المعدنية والطاقوية، فهذه الدراسة تهدف إلى ما مدى إمكانية هذا التكامل فيما بين الدول الأعضاء بالاعتماد على ثرواتها المتاحة خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2009م إلى 2018م، حيث اعتمدنا المنهج الوصفي في الجانب النظري عندما تم التعرض للمفاهيم العامة للثروات المعدنية والتكامل الاقتصادي العربي ، وفي الجانب التطبيقي استخدمنا المنهج التحليلي والمنهج الإحصائي بالاعتماد على بعض الملاحق الإحصائية لاختبار التكامل المشترك بين الدول الأعضاء من أجل الوصول إلى النتائج واختبار الفرضيات المتوصل إليها.

ولقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن للدول الأعضاء لاتحاد المغرب العربي العديد من المقومات والثروات المعدنية والطاقوية، فرغم توفرها على جملة من الامكانيات الاقتصادية والمعطيات الجغرافية إلا أن هناك العديد من المعوقات التي تحول دون قيامه وتفعيله منها غياب الإرادة السياسية التي تعد من أهم العوائق التي تحد قيام تكامل عربي مغاربي.

الكلمات المفتاحية: تكامل اقتصادي،التكتل، الاتفاقية ،اتحاد المغرب العربي ، التجارة العربية البينية، الموارد .

Summary:

Through what was presented and analyzed in this study about the possibility of Arab economic integration in the Arab groupings, especially among the five countries of the Maghreb Union (Algeria, Tunisia, Morocco, Libya, and Mauritania) in the field of mineral and energy resources, this study aims to the extent of the possibility of this integration Among the member states, depending on their available wealth during the time period from 2009 AD to 2018 AD, where we adopted the descriptive approach in the theoretical side when the general concepts of mineral wealth and Arab economic integration were exposed, and on the application side we used the analytical approach and the statistical method based on some statistical annexes to test integration The commonality between member states in order to arrive at the results and test the assumptions reached.

The results of this study showed that the member states of the Arab Maghreb Union have many ingredients and mineral and energy resources. Although they have a number of economic potentials and geographical data, there are many obstacles that prevent it from being established and activated, including the absence of political will, which is one of the most important obstacles that limit the establishment of Arab and Maghreb integration.

Key words: economic integration, bloc, agreement, Arab Maghreb Union, intra-Arab trade, resources.